جامعة النّجاح الوطنيّة
كلية الدراسات العليا

العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها

إعداد
وعد هائل موسى سروجي

إشراف
د. حسن محمد تيم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية بكليّة الدراسات العليا في جامعة النّجاح الوطنيّة في نابلس، فلسطين.
2020م

العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها

إعداد

وعد هائل موسى سروجي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/03/01م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1. د. حسن محمد تيم / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. علا منذر الخليلي/ ممتحناً خارجياً	.....
3. د. غسان حسين الحلو/ ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة

ونصح الأمة

إلى نبي الرحمة ونور العالمين

" سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء

إلى من حاكت سعادتي

بخيوط منسوجة من قلوبها

إلى.. والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقى لننعم بالراحة والهناء

الذي لم يبخل بشيء من أجل..

دفعي في طريق النجاح

الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى ... والدي العزيز

إلى من بعث في نفسي الدفء والأمان في هذا الزمان

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً

نحو النجاح والإبداع.. إلى اخوتي وصديقاتي وفاء ،سجود.

شكر وتقدير

أتقدم بعظيم الشكر والامتنان

إلى حضرة الدكتور:

"د. حسن محمد تيم"

الذي أشرف على هذه الرسالة

مستفيدةً من خبراته وتنويراته

وتوجيهاته في إعداد هذا البحث

كما أتوجه بالشكر إلى كل من أسدى لي نصحاً

أو قدم لنا عوناً

لإتمام هذا البحث وخاصة الدكتور فتحي سروجي

والله ولي التوفيق

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

اسم الطالب: **Student's name:**

التوقيع: **Signature:**

التاريخ: **Date:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	**ج**
الشكر والتقدير	**د**
الإقرار	**هـ**
فهرس المحتويات	**و**
فهرس الجداول	**ح**
الملخص	**ك**
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها	**1**
مقدمة الدراسة	**2**
مشكلة الدراسة	**4**
أسئلة الدراسة	**5**
فرضيات الدراسة	**6**
أهداف الدراسة	**8**
أهمية الدراسة	**8**
حدود الدراسة	**9**
مصطلحات الدراسة	**10**
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**11**
الإطار النظري	**12**
الدراسات السابقة	**36**
التعقيب على الدراسات السابقة	**51**
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	**52**
منهج الدراسة	**53**
مجتمع الدراسة	**53**
عينة الدراسة	**53**
أداة الدراسة	**54**
صدق الأداة	**55**
إجراءات الدراسة	**56**

متغيرات الدراسة	**56**
المعالجة الإحصائية	**57**
الفصل الرابع: نتائج الدراسة	**58**
أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	**59**
ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة	**70**
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	**86**
النتائج	**87**
التوصيات	**90**
قائمة المصادر والمراجع	**92**
الملحقات	**101**
Abstract	**B**

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
جدول رقم (1)	توزيع أفراد العينة على متغيرات الدراسة	54
جدول رقم (2)	ثبات أداة الدراسة بإستخدام معادلة كرونباخ ألفا	55
جدول رقم (3)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الأول: الشراكة في الرؤية والأهداف	60
جدول رقم (4)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الثاني: التشبيك الإجتماعي	61
جدول رقم (5)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الثالث: التشبيك الصحي	62
جدول رقم (6)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الرابع: التشبيك الإقتصادي	63
جدول رقم (7)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الخامس: الإصلاح التعليمي	64
جدول رقم (8)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال السادس: التطور التكنولوجي	66
جدول رقم (9)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال السابع: معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	68
جدول رقم (10)	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات الدراسة مجتمعة.	69
جدول رقم (11)	نتائج اختبار ت في الفرق بين استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي واصلاح التعليم تبعاً لمتغير الجنس	71
جدول رقم (12)	المتوسطات الحسابية لاستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي واصلاح التعليم تبعاً لمتيغر الخبرة الإدارية	72

جدول رقم (13)	نتائج تحليل التباين لاستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي واصلاح التعليم تبعاً لمتيغر الخبرة الإدارية	73
جدول رقم (14)	المتوسطات الحسابية لاستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي واصلاح التعليم تبعاً لمتيغر المؤهل العلمي	75
جدول رقم (15)	نتائج تحليل التباين لاستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي واصلاح التعليم تبعاً لمتيغر المؤهل العلمي	75
جدول رقم (16)	المتوسطات الحسابية لاستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي واصلاح التعليم تبعاً لمتيغر المحافظة	77
جدول رقم (17)	نتائج تحليل التباين لاستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي واصلاح التعليم تبعاً لمتيغر المحافظة	78
جدول رقم (18)	المتوسطات الحسابية لاستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي واصلاح التعليم تبعاً لمتيغر نوع المدرسة	79
جدول رقم (19)	نتائج تحليل التباين لاستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي واصلاح التعليم تبعاً لمتيغر نوع المدرسة	80

جدول رقم (20)	قيم معاملات الإرتباط بين المجالات والمستقلة والمجال التابع	82
جدول رقم (21)	قيمة المتغير الذي سيُعتمد عليه كأساس للمقارنة	83
جدول رقم (22)	ملخص نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر المجالات المستقلة ومتغيرات الدراسة على إصلاح التعليم	84

العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم
في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية
من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها

إعداد
وعد هائل موسى سروجي
إشراف
د. حسن محمد تيم

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين فيها، في ظل ارتباطها بالتطورات المعاصرة وتحديات العصر الحالي. كما تعمل الدراسة على القاء الضوء على المعوقات الفعلية والمتوقعة التي يمكن أن تعيق القائمين بالتشبيك بين المؤسسات والمدارس لتحسين جودة الخدمة المقدمة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي بأحد صوره التحليلية نظراً لملائمته لأغراض الدراسة، وقد اختارت الباحثة عينة عشوائية مكونة من 278 من مدراء المدارس الأساسية في محافظات (جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، نابلس). حيث تم توزيع أداة الدراسة عليهم وهي الاستبانة، وقد تم تعبئة 190 استبانة واستبعاد 24 منها لعدم مناسبتها وأغراض الدراسة، لذلك فقد بلغت عينة الدراسة بصورتها النهائية من 166 استبانة.

وقد قامت بإعدادها معتمدةً على الأدب النظري والدراسات ذات الصلة المكونة من 58 فقرة موزعة على 7 مجالات، وهي: الشراكة في الرؤية والأهداف، والتشبيك الاجتماعي، والتشبيك الصحي، والتشبيك الاقتصادي، والتشبيك التعليمي، التطور التكنولوجي، معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية. وقد تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضها على مجوعة من المحكمين، إذ تم استخراج معامل الثبات بواسطة معادلة ألفا كرونباخ وقد جاء بدرجة (0.922)، وقد تم تحليل استجابات

المبحوثين بعد ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS من خلال اختبار(ت) وتحليل التباين الأحادي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، لا توجد فروق دالة احصائياً بين التشبيك المؤسسي والإصلاح المدرسي تعزى لمتغير الجنس، الخبرة الإدارية، المؤهل العلمي، المحافظة، ونوع المدرسة. وأن أعلى نسبة استجابة كانت لصالح مجال التطور التكنولوجي (81%) ومجال الشراكة في الرؤية والأهداف (80%).

أوصت الدراسة بزيادة اهتمام مديري المدارس في تطبيق دورهم ضمن المجالات المختلفة للأنشطة المدرسية واستخدام التكنولوجيا والتشبيك المؤسسي لإصلاح التعليم، وأن على وزارة التربية والتعليم أن تقوم بنشر الوعي لفكرة التشبيك المؤسسي لإصلاح التعليم للنهوض بالفكرة والوصول للاستفادة، وأن على المجتمع المحلي التعاون والتنسيق مع مديري المدارس لإصلاح التعليم لجني ثمار التشبيك المؤسسي المتمثلة بالطالب.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

- **مقدمة**
- **مشكلة الدراسة**
- **أسئلة الدراسة**
- **فرضيات الدراسة**
- **أهداف الدراسة**
- **أهمية الدراسة**
- **حدود الدراسة**
- **مصطلحات الدراسة**

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

مقدمة

إن المدرسة مؤسسة مجتمعية تحمل آمال وطموحات المجتمع في تحقيق أهدافه بتكوين مواطن يعي جيداً معنى التشارك بكل ما تتضمنه من حقوق وواجبات، غير أن المدرسة في ظل التحديات الراهنة تقف عاجزة عن تحقيق الأهداف والطموحات التربوية بكفاءة وإتقان، في ظل غياب التعاون البناء والوعي التام بضرورة المشاركة المجتمعية في النهوض بالمجتمع وتحقيق أهدافه، من خلال أهم مؤسساته الرئيسية، إن التعليم يواجه في الوقت الحالي تحديات وتطورات ومتغيرات عديدة، يفرض مراجعة فلسفته وأهدافه وعلاقته بالمجتمع الذي يوجد فيه، لذلك لا بد أن تكون عملية تطوير التعلم وإصلاح مساره ضرورة ملحة، يسعى إليها المجتمع لإيجاد صيغ جديدة للنهوض به في المستقبل لمواجهة التطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التي تحدث في العالم.

العملية التربوية بكل عناصرها معادلة متفاعلة العناصر تقوم بأدوارها أطراف عديدة أهمها المدرسة والمجتمع حيث تتعاون جميعها في تحقيق الأهداف المرجوة من تفاعلهما ولا يتم ذلك إلا من خلال بناء الجسور بين أطراف هذه المعادلة. لقد بدأت المجتمعات الحديثة تنظر إلى المدرسة على أنها مؤسسة ذات طابع اجتماعي تؤدي وظيفتها الاجتماعية، تعمل على خدمة المجتمع المحلي والتعرف على موارده واحتياجاته، وانتقل التعليم من كونه مقتصر على التربويين داخل المدرسة، إلى قضية مجتمعية يشارك فيها جميع الأطراف: البيت والمدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي المختلفة. والمدرسة بمفهومها الحديث تقوم بالتركيز على مجموعة من الشراكات بين المدرسة والمجتمع بمؤسساته المختلفة (الخطيب، 2006)، ولقد تغيرت وظيفة المدرسة نتيجة لأسباب عدة منها نظرة المجتمع إلى العملية التربوية، والأيديولوجيا التي توجه الفكر التربوي والظروف السياسية والاقتصادية التي تسود بنية النظام التربوي، ونتيجة لذلك فقد شهدت السنوات الماضية اتجاهاً جديداً في الادارة التربوية، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين المدرسة والمجتمع فان المدرسة لا يمكن أن تعمل بمعزل عن

النظام الاجتماعي والمجتمع، فالمدرسة مؤسسة اجتماعية داخل المجتمع وجدت لتعليم أبنائه، وحفظ تراثه، وقيادته للتغيير الذي يؤدي الى تقدمه وازدهاره (العوفي، 2002)، وأن قدرة المدرسة على التطوير والتجديد وتحقيق الأهداف التعليمية والمجتمعية مرهونة بقدرة القائمين على قيادتها وإدارتها، إذ أن تطور مفهوم الإدارة المدرسية يؤثر وبشكلٍ مباشر على دور مدير المدرسة ومهامه، فلا تقتصر على تنفيذ ما يرد إليه من قرارت وتعليمات، وإنما يتعدى دوره ليصل إلى التلميذ، والعمل على توفير الظروف والإمكانات المناسبة التي تساعده على النمو المتكامل في جميع جوانب شخصيته عاشور وحجازي(2004).

وفي هذا الإطار يؤكد عطير (2017) على أنه لم يعد دور الإدارة تسيير شؤون المدرسة تسييرا روتينياً، ولم يعد دور المدير حفظ النظام، والتأكد من سير المدرسة وفق البرنامج والجدول المحدد، وحصر حالات غياب الطلاب وانضباطهم بل تعدى ذلك إلى وظائف جديدة تتناسب مع معطيات العصر مثل دراسة المجتمع ومشكلاته وأمانيه وأهدافه أي أن المدرسة معنية بدراسة المجتمع والعمل على حل مشكلاته وتحقيق أهدافه الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التقارب والتواصل بين المدرسة والمجتمع، مما يدفع المجتمع لتقديم الإمكانيات والمساعدات التي يمكن أن تسهم في تحقيق العملية التربوية ورفع مستواها. وترى وزارة التربية والتعليم أن التعاون بين المدرسة والمجتمع ضرورة ملحة، تقع معظم مسؤولياتها على إدارة المدرسة، والهدف من هذا التعاون الأخذ بيد المدرسة للوصول إلى أهدافها، حيث يتوقف نجاحها أو فشلها على الصلة التي تقيمها مع المجتمع الذي حولها بأفراده ومؤسساته وعلى المدرسة انتهاز كل فرصة ممكنة أو مناسبة لتعميق هذه الصلة والعمل على خدمة المجتمع من حولها بجميع الوسائل المتاحة (وزارة التربية والتعليم، 2006)، وهذا بدوره ينعكس على إصلاح التعليم وجودته حيث أن الشراكة المجتمعية تسهم في الإصلاح المدرسي من خلال التشارك الفعال فيما بينهم وفتح المجال والفرص الحقيقية للمجتمع ومؤسساته بتقديم يد العون والنهوض بالمدرسة وازدهارها.

ولتحقيق الشراكة لا بد من اتصال فعال يقوم على التعلم والمشاركة وتقل الأفكار والمساهمة وتفهم المعلومات. والإتصال الإبتكاري يعزز من قدرات الفرد على فهم إحتياجات الآخرين ودوافعهم،

ويقوم ببناء ثقة الفرد في نفسه ويزيل من أمامه كل الحواجز غير المطلوبة ليحقق الشراكة فالعلاقات الجيدة معتمدة على قدرة الفرد المسؤول على بنائها وفق أُسس متينة (رافدة، 2011).

وقد برز مفهوم الشراكة المجتمعية كمؤشر مهم لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يعرف هذا المفهوم على أنه التفاعل بين ثلاثة مكونات أساسية هي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني هدفه تحقيق التنمية المستدامة، كما تعد الشراكة المجتمعية توجهاً تنموياً يقوم على أساس التكاملية والتكافئية بين الأدوار التي تقوم بها كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني حيث تقوم الدولة (الحكومة) بتهيئة البيئة السياسية والقانونية المساعدة على عمل الأطراف الأُخرى لمضمون الشراكة، بينما يهيئ المجتمع المدني للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويقدم النصائح والإستشارات للأطراف الأُخرى، في حين يعمل القطاع الخاص على تحريك العملية التنموية وخلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع (معاوي، 2010).

وانسجاماً مع هذا الإتجاه الحديث نحو الإهتمام بهذا المفهوم فقد جاءت هذه الرسالة لتسلط الضوء على التشبيك المؤسسي والشراكة المجتمعية ودوره المأمول في إصلاح التعليم في مدارسنا بما يتناسب مع متغيرات وتحديات هذا العصر، ومن هنا كان انطلاق فكرة هذه الدراسة، آملين أن تفيد وزارة التربية والتعليم ومديرين المدارس، والمجتمع بكل مؤسساته.

مشكلة الدراسة

يتضح أن الشراكة المجتمعية لم تكن يوما بعيدة عن مسؤولية المدرسة وأدوارها الحيوية في المجتمع ولكن مع تطور وتشابك الحياة الإنسانية والتغيرات الثقافية والاجتماعية والتحديات المعاصرة سواء الثورة العلمية أو التقدم التكنولوجي، أصبح هناك فجوة عميقة بين المدرسة والمجتمع بمؤسساته المختلفة فلذلك زادت الضغوط والأعباء التربوية التعليمية على المدرسة كونها أهم المؤسسات التعليمية التي تتصل اتصال مباشر بالمجتمع ومشكلاته وقضاياه وتؤثر وتتأثر بالتغيرات المعاصرة في جميع

مجالات الحياة وبالتالي أصبحت المدرسة في خضم هذه الأحداث بحاجة ملحة وضرورية إلى إصلاح مستمر وموازي للتغيرات الحاصلة لتؤدي الدور المنوط بها(الشرعي (2007) .

يعتبر مفهوم التشبيك والشراكة المجتمعية في فلسطين حديثا حيث تسعى بعض الإدارات بمحاولات فردية للتشبيك وتحقيق الشراكة بين المدرسة والمجتمع بمؤسساته، ولتحذو كل الإدارات هذا النحو لا بد من الوقوف على العلاقة بين المدرسة والمجتمع، ومدى فهم وتقبل إدارات المدارس لهذا المفهوم وقدرتهم على تبنيه، وعليه فقد رأت الباحثة ضرورة دراسة العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها وتتحدد مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الاتي:

"ما العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها؟"

أسئلة الدراسة:

سؤال الدراسة الرئيسي: ما العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية الآتية:

1. هل تختلف العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها تبعا لمتغير الجنس؟
2. هل تختلف العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها تبعا لمتغير المؤهل العلمي؟

3. هل تختلف العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها تبعا لمتغير الكلية التي تخرجت فيها؟

4. هل تختلف العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها تبعا لمتغير الخبرة الادارية؟

5. هل تختلف العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها تبعا لمتغير المحافظة؟

6. هل تختلف العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها تبعا لمتغير نوع المدرسة؟

فرضيات الدراسة

استندت الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات الصفرية، والتي جرى فحصها لاحقاً والوصول من خلالها إلى نتائج الدراسة الحالية، وهي كما يلي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات إستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم تعزى إلى متغير الجنس.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات إستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم تعزى إلى متغير الخبرة الإدارية.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات إستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم تعزى إلى متغير الكلية التي تخرجت فيها.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين متوسطات إستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم تعزى إلى متغير المحافظة.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين متوسطات إستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات إستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم تعزى إلى متغير نوع المدرسة.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى تحقيق الأُمور الآتية:

1. التعرف إلى مفهوم التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) والإصلاح المدرسي.

2. التعرف إلى العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) والإصلاح المدرسي في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها في ظل ارتباطها بالتطورات المعاصرة وتحديات القرن الحالي.

3. إلقاء الضوء على المعوقات الفعلية والمتوقعة التي يمكن أن تعيق القائمين بالتشبيك بين المؤسسات والمدارس لتحسين جودة الخدمات المقدمة .

4. الكشف عن أثر المتغيرات الاتية: (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة الإدارية، الكلية التي تخرجت فيها، المحافظة، نوع المدرسة) على العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

اولاً: الأهمية النظرية:

- تنبع الأهمية النظرية للدراسة كونها تتناول العديد من الدراسات والأدبيات ذات الصلة بموضوع التشبيك، المسؤولية المجتمعية، والإصلاح المدرسي. مما قد يشكل مرجعاً أساسياً للعديد من الباحثين في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية البحثية:

- قد تكون داعماً أساسياً لما ستخرج به من نتائج وتوصيات تكون عاملاً مساعداً في عملية الإصلاح في المجتمع الفلسطيني، كما ستساهم في إفادة الباحثين والدراسين في مجال الإصلاح المدرسي والتشبيك، وتفتح المجال أمامهم لإجراء بحوث مشابهة.

ثالثاً: الأهمية التطبيقية:

- قد يسهم البحث في توضيح الواقع الحالي لدور الإدارة المدرسية في اشراك مؤسسات المجتمع المحلي وأهمية ذلك في الإصلاح المدرسي، والمعوقات التي تحول دون ذلك، ولأنه يمكن أن يكون للتشبيك قوة تأثير على صُناع القرار فمجموعة المؤسسات التي تعمل معاً في تحالف أو رابطة يمكنها تشكيل عنصر للضغط من خلال حملة للدعوة حول قضية ما،تسعى جاهدة كل مؤسسة لإقامة علاقات مع المؤسسات الأُخرى لتبادل الخبرات الفنية والإمكانات والخطط والبرامج والمشروعات، كما قد يستفيد منها كل من وزارة التربية ومسؤولين المناهج ومديرين ومديرات المدارس أنفسهم والمعلم الفلسطيني والمؤسسات المشتركة.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

الحـد الزمـاني للدراسـة: أجريت هذه الدراسة خلال الفصل الثاني للعام الدراسي 2018-2019.

الحـد البشـري للدراسـة: إقتصرت هذه الدراسة على مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية.

الحـد المكاني للدراسـة: محافظات شمال الضفة الغربية، فلسطين.

الحـد الإجرائـي: يتحدد بأداة الدراسة وإستجابة أفراد العنية لها، وصدقها وثباتها، وتتأثر نتائج الدراسة بالخصائص العلمية (الصدق والثبات والموضوعية) للأدوات المستخدمة في جمع البيانات.

مصطلحات الدراسة

ركزت هذه الدراسة على بعض المصطلحات ذات الأهمية في فهم موضوع الدراسة ومنها:

- **التشبيك المؤسسي:**

هو التعاون مابين المدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة من خلال تبادل الخبرات والزيارات وتقديم الدعم الذي تحتاجه المدرسة لتحقيق اهدافها ورسالتها عاشور (2011).

اما إجرائيا يعني التشبيك المؤسسي بالتناغم والتكامل بين المدرسة ومؤسسات المجتمع للتقدم والتنمية والمساهمة في زيادة كفاءة المدرسة ورقي المجتمع.

- **مفهوم الشراكة المجتمعية:**

هي رغبة واستعداد المجتمع في المشاركة الفعالة في جهود تطوير وتحسين التعليم وزيادة فعالية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية، فالمدرسة التي تبني علاقة مجتمعية وثيقة تسهم في تحقيق تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع، وتحسين جودة المنتج التعليمي، وتفهم المجتمع لمشكلات ومعوقات التعليم، ورغبة المجتمع في الدفاع عن النظام المدرسي، ويتضمن هذا المجال معايير ومؤشرات أداء مجالات الشراكة مع الأُسرة، خدمة المجتمع، تعبئة موارد المجتمع المحلي، العمل التطوعي، العلاقات العامة والإتصال بالمجتمع علي (2010).

- **إصلاح التعليم:**

البرامج الجديدة والتغييرات والتعديلات التنظيمية والإدارية الهيكلية المخطط لها في عملية االتدريس والتعليم والإدارة والعلاقة مع المحيط والتي تختلف عن الممارسات القائمة، أو هي تطوير أفكار وطرق جديدة في التربية عاشور والشقران (2015).

- **التعريف الإجرائي لمحافظات شمال الضفة الغربية:**

هي المحافظات الواقعة شمال الضفة الغربية والتابعة لحكومة السلطة الوطنية والتي تضم مديريات التربية في (جنين، طوباس، سلفيت، نابلس، طولكرم، قلقيلية).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

يستعرض هذا الفصل مفهوم التشبيك (الشراكة المجتمعية) والتطور التاريخي لعملية التشبيك، أهداف التشبيك (المشاركة المجتمعية)، أهمية المشاركة المجتمعية ومبرراتها والمبادئ التي تقوم عليها عملية التشبيك فوائدها ومراحلها والإيجابيات لهذه العملية، وآليات تطبيقها، مفهوم الإصلاح وتماشيه مع الفلسفة التعليمية وكيفية تأثير عملية التشبيك على الإصلاح التعليمي، بالإضافة إلى عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أولاً: الإطار النظري

تمهيد

تعطي الحكومات والمجتمعات الحديثة أهمية كبرى لعملية التشبيك التي تسعى لمشاركة المؤسسات ومختلف المنظمات المجتمعية في التطوير والتنمية في شتى مجالات الحياة عامة وفي المجال التربوي خاصة. وباعتبار المدرسة منظومة ذات طابع اجتماعي ومؤسسة تربوية لها من الاهمية ما يدفع الحكومات والمجتمعات المحلية بمؤسساتها المختلفة أن تنظر إليها كاستثمار بشري وقاعدة أساسية لانطلاق المجتمع نحو مستقبل واعد يقوم بالتنمية الوطنية حيث تعمل على خدمة المجتمع المحلي والتعرف على موارده واحتياجاته واهتماماته، وبذلك لم يعد التعليم مقتصرا على المدرسة والتربويين حصرا بل أصبح قضية مجتمعية يتشارك فيها كل من المدرسة والبيت ومؤسسات المجتمع المختلفة.

لذا يعد التشبيك بين منظمات المجتمع المدني آلية تنظيمية تسعى من خلالها المنظمات إلى تنسيق وتعبئة الجهود والمواقف والموارد باتجاه تحقيق أهداف المنظمات ولأن فعل وتأثير منظمة منفردة يكون تأثيراً بسيطاً، فإن استجماع القوة والتلاحم والائتلاف بين مجموعة من المنظمات التي قد تتشابه في أهدافها يصبح عملها الجماعي أكثر إيجابية وفعالية، من هنا تسعى المنظمات المتشابهة

في الأهداف والآليات لتنسيق العمل فيما بينها، فالتشبيك يعتبر أحد محاور التغيير بين المنظمات الأهلية ويمثل عملية هامة لتقوية هذه الجمعيات لأنه يشمل نسق من العلاقات بينها، تتم فيه اقامة مصالح مشتركة فيما بينهم فيه تبادل المنافع والمشاركة بين أعضائه وهؤلاء الأعضاء في تقديم خدمات أو إقامة مشروعات فيما بينهم، ويعمل على إزالة الحواجز الجغرافية والحدود بالمعني التقليدي فتصبح لا تأثير لها على بناء العلاقات والإنخراط في الشبكات من خلال آليات للمشاركة في صنع القرار والقيام بدور الدفاع في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يهتم بها أعضاء الشبكة

ولعل ذلك ما أشار إليه ديفز بأن العلاقة القائمة بين المدارس والأسر والمؤسسات والهيئات المجتمعية على اختلاف أشكالها تشكل مجموعة من مجالات التأثير المتداخلة، وهي تمثل الوحدات الاجتماعية الأساسية الأكثر فاعلية. وهذا ينعكس على إصلاح التعليم، حيث أثبتت العديد من التجارب أهمية ونجاح عملية التشبيك (المشاركة المجتمعية) من خلال إتاحة الفرص للمشاركة الفعلية والفاعلة لأفراد المجتمع بمختلف مؤسساته، وأولياء الامور وقيادات المجتمع للمشاركة في التخطيط المدرسي والمهام لإصلاح التعليم العمري (2004).

ومن التجارب الفعلية الرائدة في هذا المجال قيام التربية والتعليم بالتشبيك والشراكة مع مجالس الآباء والأمهات ومؤسسات داعمه للمدارس وطلبتها مثل مؤسسة إنجاز التي قدمت العديد من البرامج حيث سمحت لمختلف الفئات الدخول للمدارس ومعرفة احتياجاتهم وأهدافهم ومتطلباتهم والمساعدة في تحقيقها حيث قامت هذه المؤسسة بتنفيذ العديد من المشاريع والتجارب التربوية التي عمدت إلى التشبيك وشراكة المجتمع مع المدارس والمؤسسات التعليمية ومنها: الريادة، أنا صاحب مشروعي، الشركة الطلابية، قصة نجاح.

مفهوم الشراكة المجتمعية

ربما يبدو للبعض ان مفهوم الشراكة مفهوم حديث في أدبيات العلوم الإنسانية والإجتماعية إلا أنه في حقيقة الأمر له جذوره التاريخية العميقة، سواء في الفكر التربوي أو الفكر الإنساني والدليل

على ذلك. كما ذكر الشخيبي (2004) أن ظهور التربية الاجتماعية في عصر ما قبل التاريخ، باعتبارها عملية اعداد الفرد كي يكون عضواً في مجتمع يشاركه في مجالاته وأنشطته المختلفة، بهدف المحافظة على ذاته وعضويته في المجتمع، وفي نفس الوقت على تماسك المجتمع واستمراريته فالمشاركة المجتمعية ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة مجتمعهم في كافة المجالات السياسية والإجتماعية والثقافية والتعليمية، وقد يكون هؤلاء الاعضاء أفراداً أو جماعات أو مؤسسات، وتعتمد سلوكيات هؤلاء الاعضاء على التطوعية والإلتزام وليس على الجبر والإلزام، والوعي والنزوع والوجدان والشفافية، وقد تكون هذه الأنشطة نظرية أو عملية تمارس بطرق مباشرة أو غير مباشرة العجمي(2006) .

ويرى الحارثي (2003) أن المشاركة المجتمعية في التربية تعني المشاركة الفعلية من المعلمين وأفراد المجتمع المحلي في تصميم الأنشطة التربوية وتحديد محتوى المناهج وتطوير الطرق والوسائل التعليمية الملائمة لقدرات وأنماط تعليم الطلبة، ومراقبة نوعية المدرسة وتقويمها من حيث فتح الأبواب أمام الآباء والمجتمع المحلي، ومدى كفاية التسهيلات والخدمات التعليمية المقدمة وملاحظة وتقويم سلوك الطلبة والمعلمين، وكذلك تقدير حاجات المعلمين التدريسية وتأهليهم وتدريبهم.

كما أشار قنديل واخرون (2003) بأن كلمة الشبكات تشير إلى علم الهندسة الإلكترونية، إلا أنه تم استخدامها مؤخرا في مجال العمل التنموي أي استعملت كلمة الشبكات بطرق مختلفة، فبعضهم يستخدمها كونها نشاطاً أو عملية وهي بهذا تشير إلى التشبيك Networking باعتبارها العملية أو النشاط، والبعض يستخدمها كنتاج للنشاط التنسيقي، فتشير في هذه الحالة إلى الشبكة Network وهي إطار طوعي أو اختياري، يضم أفراداً أو مجموعات أو منظمات وبطريقة أُفقية غير تراتبية، وتهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال ومن ثم فإن الشبكة هي آلية للاتصال والتواصل وتمثل مصدراً للقوة والتأثير، وتطرح إطاراً تضامنيا لتفعيل الدور وتقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية.

ويدل مصطلح "الشبكات" عادةً على علم الهندسة الإلكترونية كونه يشير إلى منظومة تتصل وتربط بين عدة أطراف بوساطة رسائل إلكترونية، إلا أنه حديثاً أُستعمل هذا المصطلح في العمل

الاجتماعي التنموي ليشير إلى الإدارات والمنظومات التي تسعى لتحقيق الاتصال بين مجموعات عديدة في هذا النطاق ليتعاونوا في تحقيق أهداف ورؤى مشتركة من خلال التنسيق وتعبئة الجهود، وهذا ما تدل عليه كلمة "الشبكات".

مفهوم الشبكات لغة: الفعل الماضي شبك، حيث يقال شبك الشيء شبكاً أي أشبك بعضه في بعض السكري(2000).

المفهوم اصطلاحاً: عملية تكوين الشبكات Net Work بأنها تضم عدداً من المنظمات التي لديها استعداد لأن تتعاون فيما بينهما، وذلك لتحقيق أهداف مشتركة ومصالح تعود بالنفع على كل المنظمات (شركة الخبرات الدولية المتكاملة، 2000، ص91).

كما يعرفه **إبراهيم (2008)** في النقاط الأتية:

- أحد المداخل الحديثة لطريقة تنظيم المجتمع.
- نسق تعاوني تكاملي طوعي بين مجموعة من الأفراد أو المنظمات على المستوى المحلي، أو القومي او الدولي.
- يهدف إلى تحقيق أقصى تنمية لقدرات وإمكانات المنظمات والأعضاء، بما يمكنها من تحقيق أهدافها العامة المشتركة، والتأثير على صناع القرار.
- يتطلب تبادل المعلومات والإمكانات والخبرات بين الأعضاء.

وهي عملية تتضمن التضامن والتنسيق والاستمرارية، وتتضمن تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع وفي هذا يتم استحداث الافكار الجديدة والخطط والأطروحات المستقبلية من خلال إيجاد طرق مبتكرة للتعاون والاتصال بين الأطراف المختلفة العمري (2004).

ويعرف (parkly) شبكات العمل أو التشبيك بكونه" مجموعة من العلاقات الرسمية فيما بين الناس المهتمين ببعضهم البعض من خلال الشراكة أو المصالح المشتركة أو المجاورة

الجغرافية أو القرابة أو المهنة أو الخدمات المقدمة أو المُتلقاة أو يأتي من التحالفات المختلفة **(coulshed, orme,1998)**

ومن خلال التمعن بهذه التعريفات يمكن استنتاج عدم اتفاق الكتاب على معنى واحد للتشبيك في الفكر الإداري المعاصر، إلا أنهم يتفقون في كون التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) بين أطراف مختلفة بهدف تحقيق أهداف محددة ومن خلال ما تلاحظه الباحثة من التعريفات المتعددة للتشبيك أنه ناتج من صعوبة تحديد مفهوم التشبيك بسبب تعدد واختلاف مجالات استعمال التشبيك على مستوى العمل الخاص أو الخيري.

من خلال قراءات الباحثة المتعددة في موضوع التشبيك تعتبر بأنه عملية أو نشاط يتم من خلاله تبادل للمعلومات والمعارف وتوثيق الروابط بين أطراف الشبكة وإقامة المشروعات المشتركة من أجل تحقيق أهدافهم والنهوض بمستواهم على مختلف الأصعدة.

أهداف الشراكة المجتمعية في مجال التربية

تسعى النظم التربوية الحديثة من خلال جملة من الإصلاحات التربوية لمواكبة التغيرات المتسارعة، وربط المدرسة بالمجتمع كشريك في صنع القرار التربوي وتحمل مسؤولية ذلك بالمساهمة في مجال التربية، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو الأفكار أو المساهمة المادية، ولن يتحقق ذلك دون انفتاح المدرسة على المحيط الاجتماعي، وتجذر الشعور لدى جميع أفراد المجتمع بأن التطور لا يمكن أن يحدث في غياب قطاع التربية كمنتج للمعرفة التي لا يمكن بدونها تحقيق أي تطور، وعلى هذا الأساس تهدف الشراكة المجتمعية في مجال التعليم إلى تحقيق جملة من الأهداف في هذا السياق نوردها كما ياتي:

1. تحديد المشكلات والمعوقات الظاهرة والكامنة التي تعيق التحقيق الجيد لغايات ومرامي العملية التربوية وإعداد أفراد قادرين على التكيف مع ظروف الحياة، فالتربية هي الحياة كما يرى في ذلك"دور كايم".

2. إبراز أهمية العمل الجماعي والتعاون بين مختلف أطياف المجتمع لتسهيل وظيفة المدرسة في إعداد النشئ.

3. توفير الدعم المادي والمعنوي للؤسسة التعليمية، رغبة في تحقيق جودة التعليم وتحسين مخرجاته والمساهمة في الإصلاح التربوي لمدخلات التعليم(المعلمين- المناهج- الإدارة المدرسية- منظومة التشريع المدرسي- إدخال تكنولوجيا الإعلام والإتصال في التربية- الرقمنه....الخ)

4. تعميق روح التعاون بين أطراف المشاركة في إدارة التعليم، سواء كان ذك على (المستوى الداخلي للنظام التعليمي) ويعنى بالتعاون في إنجاز وتحقيق الأهداف التعليمية وغيرها، أو على (المستوى الخارجي للنظام)، ويعنى بإقامة جسور من التعاون الفعال مع مؤسسات المجتمع وأفراده، فالتعليم يهم جميع فئات المجتمع ولخدمة المجتمع العجمي (2007) .

وتنطلق الأهداف المرتبطة بالتشبيك وباتجاهاته ومستوياته المختلفة من خلال ما يلي:

1. وضع الخطط وتنفيذ البرامج بالتعاون مع المؤسسات الشريكة ضمن مستويات التشبيك المختلفة.

2. بناء قدرات المؤسسات الشريكة وتمكينها.

3. قيام المؤسسات بتنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات وإشراك المجتمع المحلي في العديد من المجالس واللجان الأكاديمية التي تشرف على تنفيذ السياسة المؤسسية، ومن ضمنها تحديد البرامج التي سيتم تنفيذها، والخدمات التي سيجري تقديمها الأمر الذي يجعل المؤسسات أكثر ديمقراطية،وإستجابة لرغبات وحاجات المؤسسة والتي تؤدي إلى دعم نشاطها كفاوين(2005).

4. وتعتبر المشاركة المجتمعية إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير، ويمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي حر وعادل، تُدار فيه الشؤون العامة من خلال

الناس على أساس إحترام الكرامة الإنسانية والديمقراطية، والعدل الاجتماعي والمساواة بين جميع المواطنين، وبالمشاركة يتم تحريك هِمم وطاقات الأفراد للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية زيدية(2012).

5. كما تعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالحركة العلمية في المجتمع والإرتقاء به، وعدم وضع العراقيل أَمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع وغير ذلك من الأُمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع، وتحقيق أهدافه والعمل على تحسين مستوى أداء الجامعة اجتماعياً واقتصادياً، وذلك من خلال الإسهام في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو التمويل،لذلك فترجع اهمية المشاركة المجتمعية إلى الدور البارز في تبني المؤسسة التعليمية عابد(2010).

6. وقد تمكنت وزارة التربية والتعليم من عقد مجموعة من الورشات حول تعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي مجموعة من الأهداف أهمها: (وزارة التربية والتعليم، 2006).

- تعزيز تشكيل شبكات اجتماعية قوية لدعم المدرسة مادياً ومعنوياً دمج المدرسة في محيطها يُسهم بشكل كبير في التقليل من معوقات تطورها،حيث يعمل المجتمع المحلي على تطويرها والنهوض بها وذلك يصب في مصلحة أبنائهم أكاديمياً وبيئياً.

- تحسين الأَداء الدراسي للأبناء، ووقوف أولياء الأُمور على مستويات تحصيل أبنائهم وسلوكياتهم واتجاهاتهم.

- تعتبر المدرسة أفضل مكان لتعليم المفاهيم المجتمعية،وهي المكان المناسب لإنطلاق البرامج الهادفة لتطوير المجتمع.

- التقدم العلمي الهائل في المعرفة، يستدعي تعاوناً وثيقاً بين المدرسة المسؤولة الأولى عن صناعة العلماء وبين المجتمع الذي يتعايش فيه هؤلاء.

الحاجة إلى عمليات التشبيك

يتمثّل الهدف الرئيس للتشبيك في تجميع إيراد الخدمات وتعزيز التعلم المشترك وتمتين حشد التأييد والإدارة، كذلك العمل على إيجاد الحلول المشتركة من خلال الشبكات الأمر الذي يساعد في تطوير طرائق جديدة لتفهم الظروف المعرقلة والتدخل للفصل فيها. والتشبيك يتيح إيجاد مقاربات بديلة وتقاسم التشخيصات والتأملات وتوضيح المعاني والتنسيق على مستوى استراتيجي والانتصار على الانعزال، لهذا تستند عملية التشبيك إلى حاجة المؤسسات وأفراد المجتمع إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق المنفعة المتبادلة من خلال العلاقات الاجتماعية التي تربطهم لمجابهة تحديات الحياة، فانطلقت من منصة العمل الاجتماعي إلى أُفق مهنية وسياسية وتنموية. تتحدد الحاجة للتشبيك بما يلي:

- التطور المتلاحق والسريع للمنظمات في القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين.
- زيادة الاهتمام في تطبيقات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات متزامناً ذلك مع التقدم الكبير في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- زيادة المنافسة.
- الانتشار الواسع للثقافة الالكترونية.
- الحاجة لتوفير البيانات في المؤسسة وقت الحاجة لها.
- الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة. **التكرتيتي والعلاق (2002).**

فوائد التشبيك وايجابياته

يذكر كلا من **الفهيد(2006)** و**نصر (2005)** أن للتشبيك الفوائد الاتية:

1. يساعد التشبيك على تبادل المعلومات وإرساء أُسس الفهم المشترك لبلورة رؤية مشتركة.

2. تعزيز الحوار وتبادل المعلومات ما بين المؤسسات والأفراد سواء فيما يخص البرنامج أو الفئات المستهدفة أو المناطق الجغرافية التي يتم العمل بها.

3. القدرة على التنسيق في قضايا دقيقة مع الآخرين، وهذه الفرصة تتحقق بشكل أفضل من خلال شبكة هيكلية معينة ونظام عمل معين.

4. يُكَّون مجموعة من العلاقات الواسعة المباشرة وغير المباشرة، الأمر الذي يحقق أكبر فائدة للمؤسسات.

5. التمكين من حل المشكلات مع الجهات والهيئات، وإفساح المجال لتعدد مصادر التمويل لأية اعمال اجتماعية وبشكل تلقائي، واختلاف الأفكار المتنوعة، وتقارب القناعات، أو توحيدها لخدمة الأهداف، وبالتالي توحيد الإمكانات والأهم توسيع قاعدة النشاط أو العمل الجماعي المشترك.

6. يعتبر التشبيك وسيلة لتقوية استقلالية المؤسسات وتعزيز دورها في المجتمع، وأن التشبيك طريق نحو تقوية الشراكات مع القطاعات الأُخرى، ونحو شراكة مبنية على الاحترام والعلاقات المتبادلة المتوازنة، واستقلالية الأطراف المنخرطة فيها.

7. توسيع نطاق وقاعدة الدعم المتاحة من خلال العمل الجماعي المشترك بما لا تتمكن منه مؤسسة واحدة منفردة تعظيم حجم التمويل والموارد المتاحة في إطار واحد وتوزيع مسؤوليات العمل، والرقابة على مختلف أطراف التحالف والمساعدة على خلق كوادر قيادية جديدة والتدعيم المؤسسي لكل طرف الحد من التنافس بين منظمات المجتمع المدني وتطوير التعاون والعمل الجماعي وتعزيز مفاهيم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار في المؤسسات على كافة الأصعدة والتعاون لمواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمشاركة في الموارد حيث يتيح التشبيك الفرصة للجمعيات والمؤسسات الأهلية للتعامل مع أحد أهم العقبات التي تواجه المؤسسات وهي نقص الموارد المالية.

8. التشبيك يتيح للجمعيات الانتفاع المتبادل بهذه الموارد مثل وسائل الاتصال والقاعات ووسائل النقل والمكتبات وقواعد البيانات.

9. تعظيم الموارد المتاحة بتجميع كافة موارد وإمكانات الشبكة، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات على الأعضاء، ودعم مصداقية وتأثير حملة الدعوة وكل عضو من أعضاء الشبكة في ذات الوقت والمساعدة على خلق قيادات تنموية جديدة **الفحل (2006)**.

مبادئ التشبيك ومراحله:

من خلال الأدبيات النظرية والخبرات الواقعية لعملية التشبيك تبين أنه من المهم توافر مجموعة من المبادئ لنجاح هذه العملية ومن أهمها: **(العمري، 2004، ص385)**

1. الأَهداف المشتركة: حيث يكون لكل شبكة مجموعة من الأَهداف ومحور اهتمام لجميع اعضاء الشبكة، ويتم توظيف الإمكانات الموجودة لدى المؤسسات لتحقيق تلك الأهداف.

2. الاهتمامات المشتركة: يعني أن الأهداف المشتركة تخلق بالتبعية اهتمامات مشتركة لكافة أعضاء الشبكة، ولكن هذا الأمر لا يعني أنَّ الاهتمامات الوحيدة للمؤسسات هي اهتمامات الشبكة، ولكن بجانب ذلك يكون للمؤسسة اهتماماتها الخاصة التي تحقق أَهدافها الأُخرى.

3. المساواة: حيث لا يجب أن يكون للمؤسسات التي تتمتع بحجم وثقل كبيرين وضع أو ميزة أكبر من المؤسسات الشريكة الأُخرى، لأَّن ذلك يُخِّل بمبدأ المساواة بين كل أعضاء الشبكة.

4. الثقة: بمعنى أن يثق كل الأطراف في بعضهم كنتيجة طبيعية للمساواة والاهتمامات المشتركة والأهداف المشتركة ومن منطلق القيم والالتزامات، مع ملاحظة أنَّ الثقة قيمة لا تفرض بقوة القانون ولكنها توجد نتيجة العمل المشترك للأعضاء.

5. الاحترام المتبادل: ويعني أن يحترم الأعضاء بعضهم البعض ويقدروا جهد وعمل كل عضو فيهم ولو كان بسيطاً، وهنا الاحترام لا يعني بالضرورة الاتفاق، قد تختلف في وجهات النظر ولكن المهم أن تحترم وجهات النظر المختلفة.

6. المُلكية المشتركة: وتعني أن يكون لكل أعضاء الشبكة حق في المسؤولية والمحاسبية عن كل العمليات التي تتم في إطار الشراكة، تلك المسؤولية تُكرِّس إحساس الأَعضاء بِمُلكيتهم المشتركة لكل أَنشطة الشبكة والقضايا التي تتبناها.

والتشبيك يمر بمراحل متسلسلة: **عبد الحليم (2004)**

أولاً: المرحلة التمهيدية لتأسيس الشبكة وتتضمن الخطوات الاتية:

أ. الحاجة إلى وجود الشبكة: تأتي الحاجة إلى إقامة الشبكة من شعور المنظمات التطوعية بمشكلات المجتمع المحلي والحاجة إلى قائمة شبكة لمواجهة هذه المشكلات، حيث يتطلب الأَمر تحديد هوية المشكلات التي تواجه أَفراد المجتمع المحلي الذي تتعامل معهم المنظمات.

ب. عقد لقاءات ومقابلات بين أعضاء الشبكة للتعارف: يعد نمو الشعور لدى المنظمات بضرورة إقامة شبكة فيما بينها لمواجهة مشكلات المجتمع المحلي، بعد تحديد هويتها وطبيعتها نقطة البداية لسعي هذه المؤسسات نحو إقامة الشبكة، ولكي يتحول الإحساس إلى سلوك فعلي وواقع عملي تسعى هذه المنظمات لعقد لقاءات ومقابلات للتعارف فيما بينها، ومن ناحية أُخرى يُبادلوا وجهات النظر بشأن الأَبعاد المتعلقة بالمشكلات المحلية فيما يخص الموقف الراهن للمنظمات التي سوف تشارك في إقامة الشبكة مما يدعم قراراتها بشأن العمل الجماعي من أجل التغيير الجذري المطلوب لتحقيق التنمية.

ثانياً: مرحلة التخطيط لتأسيس وتنمية الشبكة:

وتبدأ هذه المرحلة بعقد اجتماع موسع بين المنظمات المعنية للنقاش والحوار الجماعي والتفكير بصوت عال بخصوص فكرة تأسيس وأهداف وأهمية الشبكة والفوائد المترتبة عليها.

وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

أ- اختيار أعضاء الشبكة الذين يعملون لتحقيق نفس الهدف المشترك بينهم مع مراعاة ضم بعض الشخصيات ذات التأثير على أصحاب القرار، فالبدء في العمل من خلال جماعة صغيرة من القادة يساهم في تسهيل التفاعلات وتحديد مهام الأفراد ووظائفهم والتزاماتهم المنوطة بهم داخل الشبكة.

ب-تحديد الأهداف قصيرة المدى والأهداف بعيدة المدى التي يمكن تحقيقها وإيجاد نوع من الإجماع والاتفاق عليها وإقناع أعضاء الشبكة بها وبأهمية تحقيقها.

ت-وضع هيكل تنظيمي للشبكة يتضمن مجلس إدارة وتشكيل لجنة منسقة للعمل والاتفاق على الأسلوب المتبع في عملية صنع القرار.

ث-توزيع الأدوار والمسؤوليات وفقا لقدرات وامكانيات كل عضو من أعضاء الشبكة ودراسة نقاط القوة والضعف لديهم، والاتفاق على الأُمور المالية ومصادرها وكيفية توظيفها وإسهام كل عضو من أعضاء الشبكة.

أهمية المشاركة المجتمعية

إن الإلتزام بالمشاركة المجتمعية يحقق عدة مزايا بالنسبة للمؤسسة والمجتمع والدولة ومن أهمها ما يلي:

1. بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وكذلك تحسين صورتها لدى العملاء والعمال،خاصة إذا اعتبرنا أنَّ المسؤولية الاجتماعية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة تجاه أطراف تستفيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من وجودها.
- تحسين مناخ العمل وبعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأَطراف.

- زيادة المردود المادي والأَداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.
- إحداث نوع من التجاوب الفعال مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع.

2. بالنسبة للمجتمع

- تعزيز الإستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- إزدياد الوعي بأهمية الإندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الإرتقاء بالتنمية إنطلاقًا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأَفراد وهذا يساهم في الإستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية **محمود(2018)**.

3. بالنسبة للدولة:

- تخيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأُخرى.
- تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء عى البطالة وغيرها من المشكلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأَعبائها جميعاً بمفردها **نجم (2006)**.

مجالات المشاركة المجتمعية في التعليم

تتعدد برامج وأَنماط الشراكة المجتمعية إنطلاقاً من شمولية المفهوم وتنوعه،ويخضع ذلك حتما إلى تطور حاجات المجتمع وتعقد مشكلاته، وتتمثل أَهم مجالات الشراكة الاجتماعية في الآتي:

1. مجال مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

ربط المدرسة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة (الاسرة– المراكز الثقافية– دور الشباب– المسجد– رياض الاطفال)، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات حول اساليب التنشئة الاجتماعية، وكيفية مجابهة المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية في الوسط التربوي، فالعلاقة بين هذه المؤسسات بشكلها الحالي لا تستجيب للأهداف الموجودة.

2. المجال الاقتصادي

توفير الدعم المادي للمؤسسات التربوية من خلال ربط العلاقة بين المدرسة ورجال الأعمال ورؤساء المؤسسات الاقتصادية سواء العام منها أو الخاص، من خلال المساهمة في توفير الدعم المادي لبعض الأنشطة العلمية والثقافية، لأنه من غير المعقول بقاء هذا القطاع بعيداً عن المساهمة في قطاع التربية، وهو أول المستفيدين من مخرجات هذا القطاع الحيوي.

3. مجال المجتمع المدني

إنفتاح المدرسة على المؤسسات المنتخبة في المجتمع (المجالس البلدية والولائية والبرلمان)، ومؤسسات المجتمع المدني بكل أطيافه، ومؤسسات الإعلام للمساهمة في الوقاية من المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية، كما يساهم انفتاح هذه المؤسسات في تنمية قيم المواطنة والديمقراطية والحرية وحب الوطن في نفوس التلاميذ من جهة، ومن جهة أُخرى إشراك لهذه المؤسسات في صنع القرار التربوي، وتحمل أعباء هذا القرار والمساهمة في تنفيذه.

4. مجال الخدمة الاجتماعية

مشاركة المدرسة في تقديم خدمة مجتمعية، تتجلى في تقديم خدمات وأنشطة مثل التطوع في حملات التوعية المختلفة (حوادث مرور أو صحه عامة)،و محو الأُمية، وبمساهمة الطاقم التربوي والإداري للمؤسسات وتلاميذهم، مما يعزز لدى فئات المجتمع المختفلة بأهمية المدرسة ودورها في المجتمع **هياق (2017)**.

5. مجال البحث العلمي

ربط المدرسة بمؤسسات مراكز البحث العلمي جامعات، والمراكز ،من أجل المساهمة في حل المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية، فالدراسات والأبحاث التي تشرف عليها هذه المؤسسات تتميز بالصدق العلمي وإنفتاح المدرسة على مثل هذه المؤسسات، حيث تشكل حقلاً بحثياً واسعاً وشاملاً تساهم من خلاله المدرسة أو الجامعة بإثراء المخزون العلمي النظري والتطبيقي في مجال البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية على حد سواء **محمود (2018)**.

وفي صياغة أُخرى فإنّ مجالات المشاركة المجتمعية تتمثل في:

1. الإعانات التأهيلية والتدريبية في المجالات المهنية والحرفية العلمية والفنية.
2. الإعانات الطبية والعلاجية والدوائية المجانية.
3. الإعانات التمويلية وتأمين وسائل الانتاج.
4. دعم وتمويل الأعمال البحثية والدراسات العلمية والاجتماعية **حديد واخرون(2017)**.

آليات تطبيق المشاركة المجتمعية

إن إنجاز المهمة المشتركة يعتبر نجاح للجميع، ولكنه يتطلب إعادة رؤية للبيئة المدرسية، حيث أنه يتطلب تعاوناً بين الآباء وأولياء الأمور والمعلمين وممثلي المجتمع المحلي، لأن هذه المهمة تتطلب تحدياً خطيراً كما تتطلب موارد عديدة، ولا يستطيع إنجاز تلك المهام أي من المجموعات

بمفردها. إلا انَ **الشخيبي(2004)** يرى أن هناك ثلاث خطوات متلاحقة لتطبيق المشاركة المجتمعية، كل منها يؤثر في الأخرى ويتأثر بها، كما أنها تعمل في تكامل ويصعب الفصل بينها وهي:

1. خطوة الوعي: وتشير إلى درجة وعي الفرد بمكانته في المجتمع وماله من حقوق وما عليه من واجبات مجتمعية، والأنشطة والممارسات التي من خلالها يحقق المشاركة والوعي أكثر عمقاً وشمولية من الفهم.

2. خطوة الوجدان: ويشير إلى أنه كلما ازداد وعي الفرد بمسؤولياته في الأنشطة المجتمعية ارتفع مستوى انفعاله بها ودافعيته نحوها مع شعوره بالغبطة والسعادة المصاحبة لأدائه لهذه المسؤوليات والراحة النفسية بعد الإنتهاء منها.

3. خطوة النزوع أو الحركة: وتشير إلى ممارسة الفرد للسلوك الفعلي الخاص في الأنشطة المجتمعية **مجاهد (2008).**

أبعاد المسؤولية المجتمعية

لقد أجمع العديد من الباحثين على أن منظمات الأعمال تمارس عدداً من المسؤوليات المجتمعية حيث سعى كل منهم إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية المجتمعية من وجهات نظر مختلفة، ووضعوا لها مسميات متباينة **(الحمدي، 2003، ص40)**، ومن خلال استعراض ما جاء في الأدبيات، نلاحظ أن أبعاد المسؤولية المجتمعية للمنظمة تعد مترابطة ومتكاملة مع بعضها لتشكل في نهاية المطاف فلسفة المسؤولية المجتمعية التي تسعى المنظمة إلى تبنيها، وبما يحقق لها الفوائد المرجوة، وتتمثل أبعاد المسؤولية المجتمعية كما لخصها الأغا وعليان (2016) في الآتي:

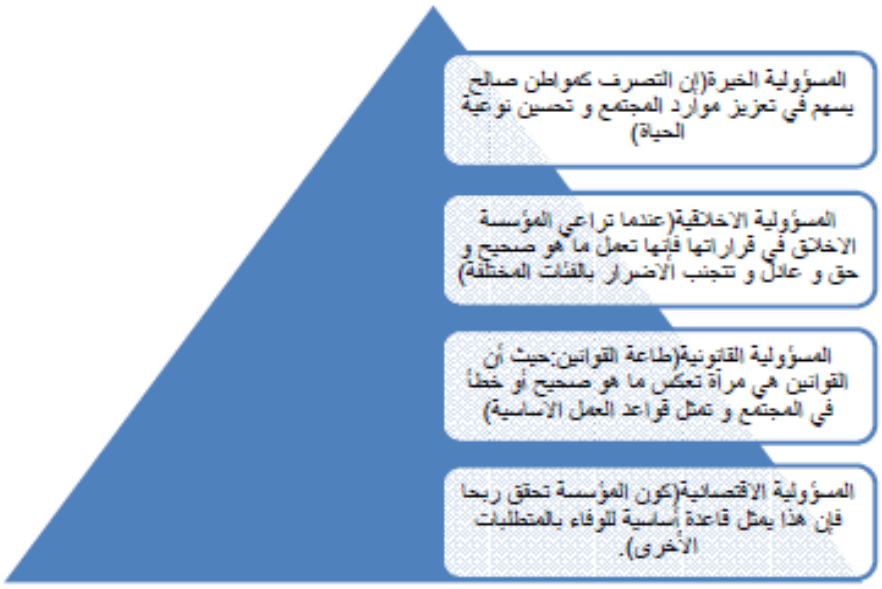

الشكل (1): هرم CARROLL للمسؤولية المجتمعية (ضيافي، 2010، ص43)

- **البعد الاقتصادي:**

ويقصد به أن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصادياً، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين. حيث يتبين من خلاله العلاقة بين الأداء الاقتصادي والذي يتمثل في تنفيذ الأعمال بكفاءة وفاعلية للوصول إلى النتائج التي تحقق أقصى ربح (مكانة، حصة في السوق، أرباح مالية،...) ممكن للمنظمة وبين الأداء الاجتماعي للمنظمة الذي يتمثل في تحقيق أهداف تتعلق بالمجتمع والفرد مثل محاربة الفقر والجريمة، وتوفير فرص العمل، والحد من التلوث، وغيرها.

- **البعد القانوني:**

أي أن المنظمة يجب أن تلتزم بإطاعة القوانين، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون، ويعني أيضاً أن المنظمة سوف تلتزم بقوانين المجتمع وتشريعاته، والمشاركة في حل المشكلات المجتمعية، وحماية حقوق الإنسان، وعدم التمييز بين الأفراد على أساس الجنس والعرق والدين واللغة.

- **البعد الأخلاقي:**

بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

وذلك من خلال احترام الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها.

- **البعد الإنساني:**

أي أن تكون المنظمة صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وأن تعمل على تحسين نوعية الحياة. وهو أيضاً المبادرات الطوعية للمنظمة التي تتسم بطابعها الإنساني كبرامج التدريب لفئات من المجتمع من كبار السن أو الشباب.

المبادئ والقواعد التي ترتكز عليها المسؤولية المجتمعية

1. مبادئ المسؤولية المجتمعية

ترتكز المسؤولية المجتمعية للمؤسسات على مبادئ وقواعد أخلاقية، يمكن تحديدها على النحو التالي **(Guidance on Social Responsibility, 2009, p10)**:

- مسؤولية المؤسسة كجزء فاعل في تنمية المجتمع.
- الشفافية في الأعمال التي تقوم بها المؤسسة.
- التزام المؤسسة بالمبادئ الأخلاقية أمام مجتمعاتها وأمام العاملين فيها.
- احترام طلبات ورغبات أصحاب المصلحة من المساهمين.
- احترام حقوق الإنسان.
- احترام العلاقات الدولية والسلوكيات المتعارف عليها دولياً.

2. قواعد نشر المسؤولية المجتمعية

يمكن نشر قواعد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من خلال ثلاثة اتجاهات كما يلي **الأسرج(2010)**:

- المساهمة المجتمعية التطوعية: يلقي هذا المجال معظم الاهتمام في الدول التي يكون فيها الحوار حول المسؤولية المجتمعية للمؤسسات حديثاً نسبياً، ومن الممكن أن يتضمن ذلك التبرعات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأجل في الصحة والتعليم أو المردودات الأخرى ذات المردود الاجتماعي.

- العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيمة: غالباً ما تكون رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ضرورية لإدخال المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، وتستطيع أي مؤسسة من خلال التفاعل النشط مع موظفيها، تحسين الظروف والأوضاع وتعظيم فرص التنمية المهنية، ومن ذلك تطبيق إجراءات لتقليل استهلاك الطاقة والمخلفات.

- حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي: على الصعيد الداخلي تقوم قيادات المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بوضع الرؤية وتهيئة المناخ العام الذي يمكن للعاملين من خلاله تحقيق التوازن المسؤول بين المتطلبات المتعارضة لزيادة الأرباح والمبادئ، أما على الصعيد الخارجي فإن كثيراً من رؤساء مجالس الإدارات وكبار المديرين يقومون بقيادة مشاركة الأعمال في قضايا التنمية بمفهومها الأوسع، ويؤيدون المبادرات الخاصة بالصناعة وغيرها من المبادرات.

المسؤولية المجتمعية في فلسطين:

تحدثت دراسة **الآغا وعليان (2016)** بأنه لا يوجد مفهوم ناضج ومتكامل للمسؤولية المجتمعية لدى الشركات الخاصة في فلسطين خاصةً مع غياب الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شأنها تعزيز هذا المفهوم، لكنها في نفس الوقت أشارت لوجود اجتهادات من

بعض الشركات التي تعتقد أنها تمارس مسؤوليتها المجتمعية عبر بعض البرامج والإعانات والتبرعات هنا وهناك، ولا تنكر هذه الدراسات أن مثل هذه المبادرات تشكل جزءاً من المسؤولية المجتمعية، ولكن المسؤولية المجتمعية لا تتحقق بتقديم الإعانات والحواسيب وفتح المدارس ورياض الأطفال فقط، بل ترتبط بأمور عدة منها المحافظة على البيئة، وشفافيتها وممارستها للعدالة والحكم الصالح، وتجنب التلاعب بالأسعار، وبجودة الخدمات والمنتج والأسهم، وهذا اختلف مع رأي الباحث ونتائج الدراسة في أن ممارسة المسؤولية المجتمعية في فلسطين تعتبر ممارسة متوسطة كما تبين من التحليل واختبار الفرضيات.

مفهوم الإصلاح المدرسي

يسعى هذا المفهوم إلى تفسير التطور الذي تسعى إليه المدرسة من أجل تحسين وضعها التعليمي وممارساتها التربوية المستقبلية، هذا ما يتطلب التصور المستقبلي للمدرسة في المراحل المعاصرة، ويرى "بيرش Birch" أن التجديد التربوي هو البرامج الجديدة والتغيرات والتعديلات التنظيمية في عملية التدريس والتعلم التي تختلف عن الممارسات القائمة، ويرى "راو نتري Rowntree" أن الإصلاح التربوي هو عملية تطوير أفكار وطرق جديدة في التربية لاسيما فيما يتعلق بالمنهج المدرسي"، ويرى منير مرسى أن الإصلاح التربوي عبارة عن "أية محاولة فكرية أو عملية لإدخال تحسينات على الوضع الراهن للنظام التعليمي سوى كان ذلك متعلق بالبيئة المدرسية أو التنظيم والإدارة أو البرنامج التعليمي أو طرق التدريس أو الكتب الدراسية وغيرها" الحارثي(2003).

ويشير آدمز (Adams, 1980) الى أنَّ التفريق بين التجديد والإصلاح Reform يتوقف على الدرجات المختلفة لعملية تغلغل التجديد في النظام من نقطة ما، ومدى حجم التجديد المتضمن، حيث أنَّ التجديد لا يكون في مراحله الأُولى إصلاحاً ولكن يعتبر التجديد الذي يحقق درجة تغلغل كبيرة في أجزاء النظام فيما بعد إصلاحاً، ويخلص إلى أن أي تجديد صغير في حجمه يمكن أن يصبح إصلاحاً بزيادة حجمه وزيادة تأثيره حيث يشمل أجزاء كثيرة في النظام الخوالدة(2008).

الإصلاح والفلسفة التعليمية:

يعتمد الإصلاح على الفلسفة التعليمية وهي تختلف بإختلاف المجتمع، وقد وجدت في ذلك وجهات نظر متعددة، فالنتائج المستخلصة من الدراسات التي أُجريت على مجموعة من الدول الكبيرة، الأكثر تقدماً أو الأقل تقدماً، تشير إلى أن العوامل الإقتصادية والسياسية قد أدت دوراً رئيساً وحاسماً في الإصلاحات التعليمية وظهر هذا بمنتهى الوضوح في عمليات الإصلاح التعليمي في بعض الأقطار مثل شيلي والإتحاد السوفيتي سابقاً ومصر، فهي لم تبدأ إلاّ بعد إن حدثت تغييرات في الحكومات، كما لم تتم الإصلاحات التعليمية في أقطار أُخرى مثل الهند والسويد والولايات المتحدة إلاّ نتيجة ضغوط قوية جماهيرية وسياسية واقتصادية نتج عنها حث التربويين على تقديم حلول ومقترحات تمخضت عنها الإصلاحات التعليمية التي ينتج عنها كفاءة التعليم وتنمية إدارة التعليم وإدارة المدارس.ومن المفترض أن يسبق الإصلاح التعليمي تنسيق كامل بين مختلف السلطات المعنية بالإصلاح التعليمي وغيرها من الهيئات المعنية بالتنمية الإقتصادية والإجتماعية كما ينبغي أن تتوفر المشاركة والمساهمة الفعالة من جانب المجتمع جوهر (2008).

- **مقومات الإصلاح المدرسي**

يختلف التربويون عموماً حول المقومات الجوهرية للإصلاح التربوي الناجح، فالبعض يؤكد على محورية دور المعلم في نجاح هذا الإصلاح، ويؤكد اَخرون على دور الدعم المالي والسياسي لجهود الإصلاح، بينما يرى اَخرون أن التقنية الحديثة كفيلة بتحسين أداء المتعلمين، يعتقد فريق اَخر بضرورة تطوير المناهج لتواكب المتغيرات. وتعتبر هذه جميعها أفكار جيدة للإصلاح والتغيير، ولكنها ستكون قاصرة عن تحقيق الإصلاح المدرسي المنشود إذا لم تنطلق من رؤية منطومية شاملة لمقومات عملية الإصلاح.

ويمكن إجمال المقومات الرئيسية للإصلاح المدرسي كما يراها ابو لبن (2011) في الاتي:

1. التغيير التربوي: ويتمثل بتحديد خصائص النموذج المرغوب للإصلاح المدرسي بجوانبه المختلفة عن النموذج السابق: تعلماً وتعليماً وإدارة.

2. تطوير التعليم: ويتم من خلال تطبيق العملية المنظمة لإنتاج النموذج المرغوب للإصلاح المدرسي.

3. تطوير هيئة التدريس: ويتجلى في تنمية إتجاهات إيجابية نحو التغيير والمهارات التي يتطلبها تنفيذ التغيير.

4. تطوير المنظمة: وتشمل على:

- منظومة لوائح وسياسات موجهة للتغيير.
- مصادر مادية يتطلبها تنفيذ التغيير.
- ثقافة داعمة للتغيير.
- قيادة ميسرة للتغيير.

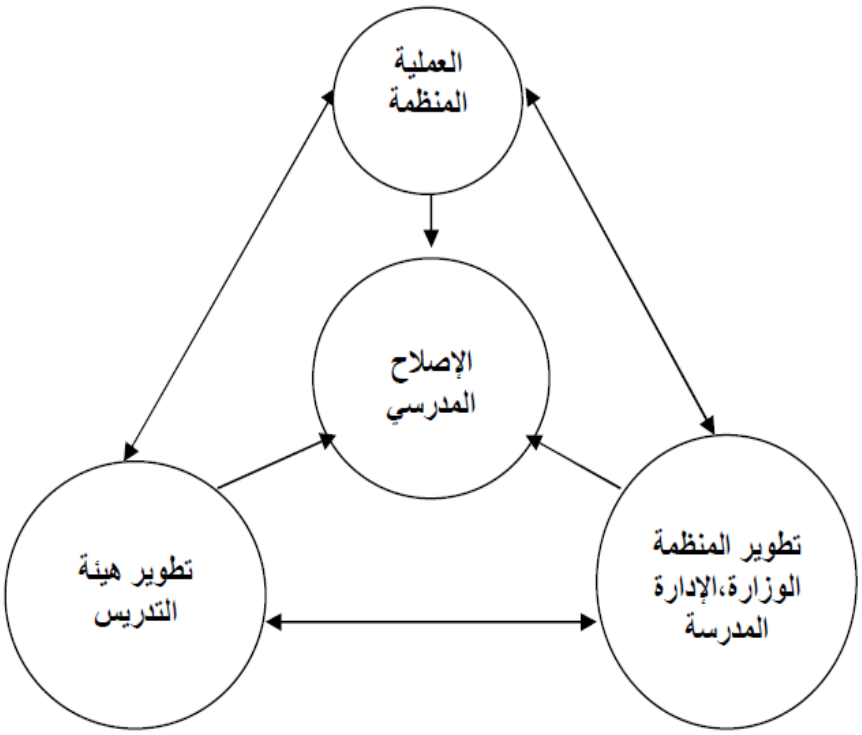

الشكل رقم (2): علاقة الاعتماد المتبادل بين المقومات الرئيسية للإصلاح المدرسي

وبالتالي ترى الباحثة أن المعلم يُعدُّ من المقومات الأساسية والضرورية للإصلاح المدرسي، لما له من دور فعال ومؤثر في نجاح جهود الإصلاح المدرسي، بالإضافة إلى دوره في تحسين وتطوير المناهج كونها من المقومات الهامة من أجل تحقيق الإصلاح المدرسي المنشود.

مجالات عمل الإصلاح المدرسي

تتعدد مجالات الإصلاح المتمركز حول المدرسة، والتي من أهمها ما يلي: **صلاح الدين وآخرون (2017)**

- **القيادة المدرسية:**

ذهب كثير من علماء الإدارة إلى القول بأن القيادة هي جوهر العملية الإدارية، وتكمن أهميتها في أنها تقوم بدور أساسي يؤثر على جوانب العملية الإدارية، فتجعل الإدارة المدرسية أكثر ديناميكية وفاعلية.

ويلعب قائد المدرسة دوراً فاعلاً في تطبيق مدخل الإصلاح المتمركز حول المدرسة، من خلال تكوين رؤية ورسالة مشتركة تعبر عن آمالها ومبادئها ويحولها إلى فعل.

- **التنمية المهنية:**

يعتبر مفهوم التنمية المهنية أعمق من مفهوم التدريب، فالتنمية المهنية تتسع لتشمل كل محاولة تسهم في تأدية الأفراد لأدوارهم بصورة أفضل منذ التحاقهم بالمهنة حتى تقاعدهم، وتتسع أيضاً لتشمل المجال التخصصي والمجال المهني والمعرفي والمجال الأخلاقي، وغيرها العديد من المجالات، وبدرجات متساوية من الإهتمام وبشكل مستمر.

- **المحاسبية:**

تعتبر المحاسبية أحد أهم الوظائف الفعالة للإدارة المدرسية، وذلك لتأثيرها وتأثرها بباقي الوظائف الأخرى، فيعتبر التأكد من أن تنفيذ العمل يسير ضمن الإطار السليم (نحو الأهداف المنشودة) من أهم الأمور في إدارة المدرسة.

وتؤكد المحاسبية على ضرورة التركيز على مخرجات المالية التعليمية وطرق قياسها، وذلك لمعرفة مدى تحقق أهداف العملية التعليمية، وتجدر الإشارة إلى أن كل فرد داخل التنظيم المدرسي يعتبر مُحاسب أمام رئيسه الإداري الأعلى، والمؤسسة التعليمية على إختلاف مستوياتها مُحاسبة أمام المجتمع والسلطات الممثلة.

أبرز التحديات التي تواجه عملية الإصلاح والتطوير التربوي في فلسطين

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الإبقاء على نسب إلتحاق عالية في التعليم الأساسي، حيث يعاني العديد من المدارس من الإكتظاظ داخل الغرف الصفية، كما أن العديد من الأبنية بحاجة إلى ترميم وإعادة تأهيل.
2. تدني نسبة الإلتحاق في المرحلة الثانوية.
3. نقص المرافق التعليمية في المدارس.
4. إعداد وتوحيد المنهاج والإنتهاء من المناهج الفلسطينية.
5. تطوير نظام الإشراف التربوي والتقييم النوعي للتعليم.
6. تطوير وتحديث محتوى وأساليب واستراتيجيات التدريب.
7. التحدي المتمثل في استمرار الإعتداءات الإسرائيلية على العملية التعليمية وإعادة بناء ما يدمره الإحتلال، والتعامل مع الظروف الطارئة وتأثيرها المباشر وغير المباشر على سير العملية التعليمية **(وزارة التربية والتعليم، 2010)**.

ثانياً: الدّراسات السّابقة:

إطّلَعت الباحثة على بعض الأبحاث محلياً وعربياً ودولياً، وكذلك نماذج من رسائل الماجستير والدكتوراة، لأجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الدراسات الحديثة حول موضوع الدراسة الحالي المتعلق بدور التشبيك في الإصلاح المدرسي، وعثرت الباحثة على الدراسات التي تتحدث عن موضوع الدراسة نفسه، ودراسات أخرى التي تقترب من موضوع الدراسة الحالي، وقد قامت الباحثة بتصنيف هذه الدراسات إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات التي وقفت عليها الباحثة:

أولاً: الدّراسات العربية:

هدفت دراسة العسيري (2019)، إلى التعرف على كيفية "**تطوير أداء قادة مدارس التعليم العام لتعزيز العلاقة بين المدرسة والمؤسسات المجتمعية في المملكة العربية السعودية**". ولتحقيق هذا الهدف فقد استخدم المنهك الوصفي المسحي في هذه الدراسة، وتكونت أداة الدراسة من 33 فقرة مقسمة إلى محورين هما: محور متطلبات التطوير، الآليات المقترحة لتطوير أداء قادة مدارس التعليم العام لتعزيز العلاقة بين المدرسة والمؤسسات المجتمعية، وبلغت عينة الدراسة (385) فرداً من قادة مدارس التعليم العام، وطبقت الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي2019 (1440هـ).

وتوصلت الدراسة إلى أن درجة موافقة عينة الدراسة بشكل عام من متطلبات التطوير والآليات المقترحة لتطوير أداء قادة مدارس التعليم العام لتعزيز العلاقة بين المدرسة والمؤسسات المجتمعية جاءت **بدرجة** عالية، كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات عينة الدراسة نحو متطلبات التطوير المقترحة تعزى لمتغير النوع، والخبرة الإدارية، والمرحلة الدراسية، بينما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

أوصت الدراسة بأن تعمل إدراة التعليم على تقديم الدعم الإداري والفني والمادي لإدارات المدارس، والحرص على توقيع الشّراكة الإستراتيجية مع مختلف المؤسسات المجتمعية.

وجاءت دراسة الغرابي (2019)، بعنوان "**دور قادة مدارس التعليم العام بمحافظة الأسياح في تنمي مشاركة القطاع الخاص بالتعليم**" لتهدف إلى تحديد واقع ومجالات ومعوقات المشاركة المجتمعية للقطاع الخاص من وجهة نظر قادة مدارس التعليم العام بمحافظة الأسياح، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات تقدير عينة الدراسة لدور قادة مدارس التعليم العام في تنمية مشاركة القطاع الخاص بالتعليم والتي تعزى لمتغيرات (المرحلة الدراسية، الوظيفة، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

واعتمدت الدراسة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الإستبانة على عينة من مجتمع الدراسة بلغت (59) قائداً بنسبة بلغت (61.5%) من مجتمع الدراسة. نتجت هذه الدراسة إلى أن دور قادة مدارس التعليم العام بمحافظة الأسياح في تنمية المشاركة المجتمعية جاء بدرجة موافقة قليلة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.09)، حيث جاء في الترتيب الأول معوقات المشاركة المجتمعية، ثم مجالات المشاركة المجتمعية، ثم واقع المشاركة المجتمعية، كما ثبت وجود فروق دالة إحصائياً بالنسبة لمتغيرات (المؤهل العلمي، المرحلة الدراسية، الوظيفة، سنوات الخبرة)

أوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بمجالات المشاركة المجتمعية وتوضيحها للقطاع الخاص بناءً على خطة استراتيجية مدروسة، وإزالة جميع المعوقات أمام المشاركة المجتمعية للقطاع الخاص بمدارس التعليم العام بمحافظة الأسياح.

تناولت دراسة العمور وجبران (2018) موضوع "**درجة فاعلية خطة الإصلاح التعليمي في وزارة التربية والتعليم داخل الخط الأخضر وعلاقتها بتحسين الأداء المدرسي من وجهة نظر المعلمين**"، من خلال استخدام المنهج الوصفي المسحي، واستعملت الإستبيان كأداة دراسية لجمع البيانات من عينة الدراسة والتي تم اختيارها بالطريقة العشوائية، حيث بلغت العينة (232) من مجتمع الدراسة، والمتكون من معلمي وزارة التربية والتعليم داخل الخط الأخضر خلال العام الدراسي (2016-2017).

تكونت أداة الدراسة من (18) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات: الإدارة المدرسية، البيئة المدرسية، وخدمة المجتمع المحلي، وقد أظهرت النتائج أن درجة ممارسة الأداء المدرسي لدى معلمي وزارة التربية والتعليم داخل الخط الأخضر متوسطة، حيث جاءت المجالات جميعها بدرجة متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات الإستبانة تعزى لمتغير الجنس، ولمتغير الخبرة، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

كما هدفت دراسة سيد (2018)، بعنوان "**تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر**"، إلى التعرف على واقع المشاركة المجتمعية في التعليم الثانوي العام، وكذلك التعرف على أهم التغيرات المجتمعية المعاصرة على التعليم الثانوي العام، بالإضافة إلى أهم معوقات المشاركة المجتمعية بتلك الصلة، ووضع تصور مقترح لتفعيل دور المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الثانوي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم استخدام الإستبانة من إعداد الباحثة كأداة للدراسة، وبلغت عينة الدراسة (800) من المدرين والمعلمين بمدارس التعليم الثانوي العام بمحافظة أسيوط. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها أن هناك ضعف ثقافة العمل الإجتماعي وعدم وضوح رسالة التعليم الثانوي عند معظم القيادات المجتمعية والمؤسسات الإقتصادية وانخفاض المردود من المشاركة مقارنةً بتكلفتها.

وجاءت دراسة البقمي (2018)، والتي تحمل عنوان "**درجة تطبيق قادة مدارس محافظة تربة للشراكة المجتمعية وعلاقتها بتحقيق بيئة مدرسية جاذبة من وجهة نظر المعلمين**"، لتهدف إلى معرفة مدى تطبيق قادة المدارس وخاصة مدارس محافظة تربة للشراكة المجتمعية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الإرتباطي والإستبانة لجمع البيانات حيث تكونت من 70 فقرة، وبلغ حجم مجتمع الدراسة (670) معلماً تم اختيار عينة عشوائية طبقية تكونت من (244) معلماً.

أظهرت النتائج أن درجة تطبيق قادة مدارس محافظة تربة للشراكة المجتمعية جاءت متوسطة وبمتوسط حسابي (3.21) وانحراف معياري (0.66)، كما أوضحت النتائج وجود فروق دالة احصائياً تبعاً لمتغيري المرحلة التعليمية لصالح المرحلة الابتدائية، ولمتغير حجم المدرسة لصالح فئة (200-250) طالباً، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير موقع المدرسة، كما أنّ درجة تحقق البيئة المدرسية الجاذبة جاءت كبيرة.

وتوصي الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة توثيق الشراكة المجتمعية بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي، والعمل على تنظيم دورات تربوية لأولياء الأمور، وتشجيع أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي لبناء مرافق تربوية وتعليمية للمدرسة.

وهدفت دراسة المنيع(2018)، بعنوان "**تفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية بمدينة الرياض وفق متطلبات رؤية 2030، تصور مقترح**"، إلى تقديم تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية وفق رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال التعرف على واقع المشاركة المجتمعية ومعوقات تنفيذها وسبل تفعيلها، واستخدمت الدراسة البحث النوعي عبر مقابلة عينة مكونة من (62) مديراً ومعلماً في المرحلة الثانوية، وتم اختيارها بطريقة عمدية.

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن سبل تفعيل المشاركة المجتمعية يتم عبر نشر ثقافتها في المجتمع، مع وجود تنظيم إجرائي لها، وإعطاء مدير المدرسة الثانوية كافة الصلاحيات لتنفيذها، وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً يعتمد على مدخل تحليل النظم، بحيث أن المدخلات هي مبادرات المجتمع للمدرسة، والعمليات هي أنشطة وفاعلية المدرسة التي توظف تلك المبادرات، المخرجات تكون النتائج المأمولة، واستخدم أسلوب دلفاي لتحكيم التصور.

أما دراسة أحمد (2017)، فقد هدفت إلى الكشف عن "**الإدارة المدرسية في تحفيز المجتمع المحلي نحو علاقة تشاركية مع المدارس الحكومية الثانوية في محافظة إربد**"، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانة مكونة من 38 فقرة موزعة على أربعة مجالات: المجال التعليمي، مجال المشاركة مع الخدمات العامة والأنشطة، مجال المشاركة في الأبحاث والدراسات العلمية، المشاركة

مع مؤسسات القطاع الخاص، تكونت عينة الدراسة من (720) معلماً ومعلمة، موزعين على 7 مديريات تربية وتعليم.

أظهرت النتائج أن دور الإدارة المدرسية في تحفيز المجتمع المحلي نحو علاقة تشاركية، جاء بدرجة تقدير متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في جميع المجالات، لصالح الإناث وعدم وجود فوق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة والمؤهل العلمي في جميع المجالات بإستثناء المجال التعليمي، وجاءت الفروق لصالح حملة البكالوريوس.

وهدفت دراسة شلش (2017)، إلى التعرف على "**درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية في مدارس محافظة سلفيت الحكومية ومعوقات ذلك من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس**"، كما هدفت إلى التعرف على دور متغيرات الجنس، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي، والتخصص في استجابات مديري المدارس ومديراتها نحو درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية ومعوقاتها. ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت إستبانة مكونة من 45 فقرة قسمت على 3 مجالات: مجال الشراكة في المجتمع المحلي، مجال شراكة مع أولياء الأمور، مجال المعوقات، وتكون مجتمع الدراسة من مديري مدارس محافظة سلفيت ومديراتها، والبالغ عددهم (72) مديراً ومديرة، وأختار الباحث عينة مسحية شاملة لمجتمع الدراسة كون المجتمع صغيراً.

وأظهرت النتائج أن درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية كان كبيراً وبنسبة 77% وكان المجال الثاني المتعلق بالشراكة مع أولياء الأمور أعلاها، وبنسبة 85% ومجال المعوقات أدناها وبنسبة 71%، وتبين عدم وجود فروق في استجابة المديرين لدرجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية تعزى للمتغيرات الديموغرافية على الدرجة الكلية.

أوصت الدراسة بضرورة الإستعانة بوجهات نظر الآباء وخبراتهم عند تطوير السياسات وحل المشكلات على مستوى المدرسة، وعقد ورشات توعوية للمجتمع المحلي لزيادة الوعي بمفهوم المدرسة المجتمعية، وبيان قوة تكافل الجهود بين الطرفين لفتح أفق أوسع للتعاون.

وفيما يخص دراسة الرقب (2017)، بعنوان "**درجة القيادة التحويلية وعلاقتها بالمسؤولية الإجتماعية بين القادة الأكاديميين في جامعة الملك سعود**"، فقد هدفت إلى دراسة القيادة التحويلية وعلاقتها بالمسؤولية الإجتماعية ضمن مجموعة من المتغيرات المتعلقه بعينة الدراسه القادة الأكاديميون وهي (التخصص الأكاديمي، المرتبة الأكاديمية، الوظيفية)، ولتحقيق الهدف قام الباحث بإستخدام الإستبانه التي تمتعت الذي يتمتع بالمصداقية والثبات، وشملت محورين الأول للقيادة التحويلية وتضمن (24) عنصراً والثاني للمسؤولية الإجتماعية وتضمن (30) عنصراً، تم توزيعها على عينة الدراسة وهي (225) من القادة الأكاديميون في جامعة الملك سعود في الرياض من الفصل الثاني للعام الدراسي (2017)، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في عرض الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن القادة الأكاديميين بجامعة الملك سعود مارسوا القيادة التحويلية للأبعاد الأربعة (التأثير النقدي، والعناية الشخصية، والتحفيز العقلي، والتحفيز التحفيزي) إلى حد بعيد من وجهة نظرهم.

أظهرت النتائج أيضًا أن القادة الأكاديميين بجامعة الملك سعود يتحملون المسؤولية الاجتماعية للأبعاد الثلاثة (الإدارة الأكاديمية المسؤولة، والإدارة الاجتماعية المسؤولة، والإدارة الذاتية المسؤولة) إلى درجة عالية من وجهة نظرهم، بينما يمارسون مسؤولية معتدلة الإدارة المشتركة بين المصالح من وجهة نظرهم. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq$ 0.05) لمدى ممارسة القيادة التحويلية المنسوبة إلى المتغيرات (التخصص الأكاديمي والمستوى الأكاديمي) للمنصب (تأثير الكريسمالية ورعاية الأفراد) من النقطة وجهة نظر القادة الأكاديميين بجامعة الملك سعود.

أوصت الدراسة بضرورة تصميم برامج لتطوير القيادات في مؤسسات التعليم العالي لتشمل مقاربة تقنية تأخذ في الاعتبار أفضل ممارسات القيادة التحويلية والمسؤولية الاجتماعية ومراعاة تعيين القادة الأكاديميين في الجامعة.

وهدفت دراسة الطلافحة (2017) والتي كانت بعنوان "**دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع من وجهة نظر معلمي ومعلمات مدارس لواء الكورة**"، إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع من وجهة نظر معلمي ومعلمات مدارس لواء الكورة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وقد تم بناء إستبانة لجمع البيانات مكونة من (28) فقرة موزعة على اربع مجالات.

حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات المدارس الحكومية في مديرية تربية لواء الكورة والبالغ عددهم(2022) معلم ومعلمة، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (250) معلم ومعلمة، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع من وجهة نظر معلمي ومعلمات مدارس لواء الكورة جاء بمستوى متوسط، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) تعزى لأثر متغيرات الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي.

أما دراسة الشمري (2017) وعنوانها "**مدى تفعيل الإدارة المدرسية للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي: المعيقات وسبل التحسين**"، فقد هدفت إلى التعرف على مدى تفعيل الإدارة المدرسية للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي في مدارس محافظة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية، والمعيقات والسبل اللازمة لتحسين مدى تفعيل الشراكة.

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانة تضمنت (34) فقرة موزعة على خمسة مجالات، سؤال مفتوح عن السبل المقترحة اللازمة لتحسين مدى تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وتكون مجتمع الدراسة من (484) مدير ومديرة، تم أخذ عينة عشوائية مكونة من (236) مدير ومديرة.

توصلت الدراسة إلى أن مدى تفعيل الإدارة المدرسية للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي كان بمدى تفعيل متوسط. كما أشارت النتائج الى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى

لمتغيرات الدراسة. وأن هناك (17) معيقاً لإدارة المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي ومن أهم مقترحات سبل تحسين الشراكة منح مديري المدارس صلاحيات أكثر في مجال الشراكة، وتأهيل وتدريب أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي للمشاركة الفاعلة مع المدرسة، وأوصت الدراسة بتوفير الكوادر الإدارية المختصة والقادرة على تحديد الأنشطة المدرسية التي تلامس إحتياجات المجتمع المحلي لزيادة مدى تفعيل الشراكة ومنح الصلاحيات اللازمة لمديري المدارس لتفعيل الشّراكة والمجتمع المحلي.

وتناولت دراسة عاشور والشقران(2015) و**عنوانها "دور مدير المدرسة في الإصلاح الإداري داخل المدرسة في ضوء بعض مهارات العمل المعاصرة"**، دور مدير المدرسة في الإصلاح الإداري داخل المدرسة في ضوء بعض مهارات العمل المعاصرة من وجهة نظر المديرين أنفسهم، كما تهدف الدراسة إلى معرفة وجود الفروق ذات الدّلالة الإحصائية في دور مدير المدرسة في الإصلاح الإداري في المدرسة تعزى إلى متغيرات الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري ومديرات المدارس الحكومية الأردنية في مديريتي التربية والتعليم للواء الرمثا ومديرية التربية والتعليم في اربد الاولى للعام الدراسي (2009-2010) والبالغ عددهم (192) مديراً ومديرة، وقد مثلت العينة جميع أفراد مجتمع الدراسي. وقد تم إسترجاع (156) من الإستبانات الموزعة أي ما نسبته (81%). ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانة اشتملت على (61) فقرة موزعة على أربعة مجالات وقد تم اختيار العينة قصدياً.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية: أن دور مدير المدرسة في الإصلاح الإداري المدرسي في ضوء بعض مهارات العمل المعاصرة جاء بدرجة كبيرة. وجاء ترتيب مجالات الدراسة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة على النحو التالي: دور المدير في التعامل مع الطلاب، تلاه دوره في التنظيم الإداري، ثم جاء دوره في التعامل مع المعلمين، في حين اخذ دوره في التواصل مع أولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي المرتبة الأخيرة. ومن التوصيات التي جاء بها ضرورة العمل على توعية مديري المدارس بمهارات العمل والمتغيرات في المهارات الضرورية التي يمكن أن تؤثر على العمل التربوي في المدارس.

في حين أتت دراسة فريحات (2014) والتي تحمل عنوان "**الدور التشاركي لمؤسسات المجتمع في تعزيز الإصلاح المدرسي**" لتهدف إلى إبراز أهمية دور المشاركة المجتمعية بمختلف مؤسساتها ومنظماتها وأفرادها في الإصلاح المدرسي وارتباطها بالتطورات المعاصرة والتوجه العالمي الجديد حول مفهوم التعليم للجميع ودعم المجتمع لهذا الإتجاه، إضافة إلى الوقوف على التحديات التي تواجهها المدرسة وآليات التعاون لتفعيل العلاقة والشراكة بين المجتمع والدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لغرض تحليل محتوى الوثائق والدراسات والأبحاث والأدبيات المنشورة التي تتعلق بالموضوع.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ان المجتمع المحلي ممثلا في الأفراد(خبراء ومختصين وقادة مجتمع، ومنظمات وجمعيات أهلية يمكن أن يقدموا خبراتهم في مجال التربية والاقتصاد والفنون والآداب والعلوم وتوظيفها في الإنتفاع بآرائهم ومقترحاتهم في سبيل رسالة المدرسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية، وذلك عن طريق تقديم المقترحات المتعلقة بالتطورات المعاصرة من ثورة معرفية وتكنولوجية ودعم حلقات النقاش والدورات التدريبية لتنمية العاملين في المدرسة ومن توصيات الباحث غرس مفهوم التعليم مسؤولية الجميع وأن الأمر يتطلب عدم إنفراد طرف دون الآخر، كونه عملاً تكاملياً يتم في شكل آلية تضمن مشاركة الجميع في تحمل المسؤولية.

أمّا دراسة صديق (2014) وعنوانها "**جامعات العلوم الصحراوية مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية"محافظة الوادي الجديد نموذجاً**" فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، كما هدفت إلى معرفة أهم التجارب الناجحة في علاقات الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وكيف يمكن توجيه تلك الشراكة لحل مشكلات مشروع فوسفات أبو طرطور بمحافظة وادي الجديد، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لجامعة العلوم الصحراوية بمحافظة الوادي الجديد كمدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية كمواقع للتطبيق العملي،

وذلك في وضع وتطوير خطط التنمية والتغلب على ما يواجهها من عقبات سواء كانت المشاركة بإجراء بحوث علمية تطبيقية لحل مشكلات مجتمعية أو كانت المشاركة مع مسؤولين في مواقع العمل المجتمعي بالإستشارة أو التوعيه.

وهدفت دراسة الصائغ (2014) **بعنوان "الشراكة بين المدارس والجامعات وتطوير الإدارة المدرسية في المملكة العربية السعودية"** إلى معرفة طبيعة الشراكة بين المدارس والجامعات من منظور الأدبيات المعاصرة وانعكاساتها على تطوير الإدارة المدرسية، وتستخدم الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة.

ومن نتائج الدراسة الوصول إلى آلية التغلب على الصعوبات التي تحول دون الشراكة ومن هذه النتائج:توافق الشركاء (الإدارة المدرسية والجامعة) حول أهداف وغايات الشراكة، وضع الشراكة في برنامج أو مشروع عملي محدد من حيث الأهداف والمضامين ومدة التنفيذ والوسائل وآليات الإنجاز والتتبع والتقييم والتقويم.

ثانياً: الدراسات الاجنبية:

أما دراسة فورهيس وشيلدون (vorhis & Sheldon, 2014)، بعنوان **"المبادئ والقواعد في تطوير برامج للمدارس الأمريكية والعائلات والمجتمع"**، فقد هدفت إلى الكشف عن دور مديري المدارس الأمريكية في تطوير برامج الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي، وفد استخدمت الدراسة استبيان مكون من 30 فقرة، موزعة على المجالات التالية: خصائص المدير الشخصية، العوامل الداخلية والخارجية، فريق العمل، الدعم الخارجي، التمويل المالي، التثقيف الصحي. وقد تكونت عينة الدراسة من (320) مديراً ومديرة يعملون في المدارس الحكومية في مختلف المناطق في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين خصائص المدير الشخصية وبين قدرته على تطوير برامج الشراكة الصحية في المجتمع، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية في حصول المدير على الدعم المادي والاجتماعي وقدرة على التخطيط لبرامج الشراكة مع المجتمع المحلي.

أما دراسة شاررري وهانج (sharri & hung, 2013)، بعنوان "**بناء العلاقات المدرسية بين المدارس ومؤسسات المجتمع المحلي لمقابلة متطلبات العصر الحادي العشرون في التعلم**"، فقد جاءت لتستكشف العوامل الحاسمة في العلاقات بين المدارس والوكالات المجتمعية. تزداد أهمية هذه العلاقات لأن المدارس لا يمكنها أن تعمل بمفردها في القرن الحادي والعشرين. تم استخدام منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة الاستكشافية. وتم جمع البيانات من مصادر متعددة وكان التحليل تكراريًا، شملت الموضوعات الأربعة ما يلي: التعرف على حدود السياسة، نظام الجداول الزمنية المتكامل، تشكيل الأكاديمية، نظام المستشارين. وقد تم الرجوع الى الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بناءً على الموضوعات التي بنت الدراسة عليها، تم اشتقاق ثلاثة مبادئ تصميم لإقامة علاقات خارج حدود المدرسة. كما تبين أن هناك عقبات محتملة أمام التنفيذ العملي لهذه المبادئ، لكنها توفر هدفًا وهدفًا توجيهيًا. وأظهرت الدراسة أيضاً الحاجة إلى إعادة تقييم العلاقات الحالية بين المدارس والمجتمعات لزيادة انتاجية الطلاب.

وفيما يخص دراسة ماتش وكولينس (Mutch & Collins, 2012)، بعنوان "**شركاء العملية التعليمية: الدمج المدرسي بين الأهالي والمجتمع المحلي والمدارس في نيوزيلاندا**"، فقد أجرت الدراسة تقييماً خارجياً في أكثر من مائتي مدرسة في نيوزيلندا لمعرفة المزيد عن الارتباط بين المدارس وأولياء الأمور والأسر والعائلات الممتدة لطلابهم. توفر هذه الورقة بعض الخلفية التاريخية والنتائج الرئيسية المستخلصة من الأدبيات ذات الصلة قبل التوسع في العوامل الستة الرئيسية التي وجد التقييم أنها ضرورية لتعزيز هذه المشاركة: القيادة، والعلاقات، والثقافة المدرسية، والشراكات، وشبكات المجتمع، والتواصل. تختتم الورقة بتوصيات حول الطرق التي يمكن بها لجميع الأطراف تقوية هذه العلاقة الحيوية.

وقد تحدثت دراسة هوهلفيد وآخرون (Hohlfed & others, 2012)، **بعنوان "ربط المجتمع والعائلات والمدارس مع تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات"**، فقد عملت على الكشف عن مدى توظيف المدارس الأمريكية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتعزيز الشراكة بين المدرسة والعائلة والمجتمع بهدف توفير بيئة تربوية متطورة للمجتمع، تم استخدام مقياس العلاقة المدرسية– الأسرية المكون من 6 أسئلة مقترحة حول العلاقة بين المجالين الإجتماعي والتربوي والتكنولوجي بين المدرسة والأسرة.

تكونت عينة الدراسة من (256) ولي أمر في منطقة فلوريدا في الولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت نتائج تحليل استجابات أفراد العينة أن المدارس تعمل على زيادة مساهمتها في تدريب أفراد المجتمع المحلي على التكنولوجيا بهدف محو الأمية التكنولوجية وتمكن أولياء الأمور من التواصل مع المدرسة بشكل مباشر.

أما دراسة برادهان وآخرون (Pradhan & others, 2011)، **بعنوان "تحسين نوعية التعليم من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية: النتائج من التجربة الميدانية العشوائية في أندونيسيا"**، استهدفت الدراسة بيان أثر أربعة عوامل مختلفة تعمل على تقوية اللجان المدرسية وهى (منحة مالية، وتدريب أعضاء اللجان المدرسية، وانتخابات ديمقراطية لأعضاء اللجان المدرسية، وتسهيل التعاون بين اللجان المدرسية ومجلس القرية) وبالتالي يتم تحسين المخرجات التعليمية في المدارس الحكومية الابتدائية في اندونيسيا.

واستخدم الباحثون المنهج التجريبي فتم اختيار (520) مدرسة بطريقة عشوائية من (44) مقاطعة جزئية من مقاطعتي بوجيكارتا وجافا الأندونيسيتن، وتم تقسيم المدارس إلي(12) مجموعة تجريبية ومجموعة واحدة ضابطة، وقد تلقت كل مجموعة منحة مالية بالإضافة إلى عامل أو عاملين من العوامل الأربعة لمدة سنتين متتاليتين واستخدم الباحثون اختبارات تحصيلية في كل من الرياضيات واللغة المحلية، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية في تحليل النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى أن التعاون بين اللجان المدرسية ومجلس القرية انعكس على تحصيل الطلاب وعمل على زيادته بشكل كبير خاصة إذا اقترن بوجود انتخابات ديموقراطية لأعضاء اللجان المدرسية، وأوصت الدراسة بالعمل على وجود انتخابات ديموقراطية دائماً عند تحديد أعضاء اللجان المدرسية.

وجاءت دراسة غولدزسبنك وفوستر (Goldspink & foster,2011) بعنوان "**الإصلاح المدرسي– دراسة حالة استطلاعية لأثر التعلم المتمركز على الطالب في مدرستين ابتدائيتين**"، لتهدف إلى دراسة حالة لأثر اعتماد طرق تدريس بنائية في مدرستين ابتدائيتين في ولاية جنوب استراليا، وقد تم اختيار المدرستين مع مراعاة التماثل في الموقع الجغرافي، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للطلبة، فكان الهدف هو استخدام عدة طرق لقياس خبرات الطلبة في سياق الإصلاح وإلى أي مدى أثرت هذه النتائج على المخرجات الاجتماعية والأكاديمية.

وكانت النتائج أن المدرسة التي اضطلعت بهذا التحول الثقافي الكبير وأخذت بالتغيرات التربوية المتفقة مع المبادئ الأساسية في التعلم انعكست ذلك على فروق خبرات التعلم لدى الطلبة، وكان المعلمون أكثر اهتماماً، كما لوحظ ارتفاع في مهارات التفكير لدى الطلبة والقدرة على حل المشكلات والتفوق في الأداء على مستوى الكتابة والحساب واختبارات محو الأمية.

أما دراسة تاويا وباخ (Tawiah & Baah, 2011) بعنوان "**استعراض الحدود النظرية في المسؤولية المجتمعية المؤسسية في افريقيا**"، فهدفت دراسة أثر المسؤولية المجتمعية للشركات وعلاقة المنظمات مع المجتمع ككل، والحاجة للمنظمات لمواءمة قيمها مع التوقعات المجتمعية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في استخدام البيانات والمراجع النظرية عن الموضوع، تم تطبيق الدراسة على المجتمع الإفريقي بشكل عام.

توصل الباحث إلى نتائج جاء منها، أن ممارسة المسؤولية المجتمعية للشركات في أفريقيا تعتمد على نظريات الأعمال الغربية على الرغم من وجود أدلة تشير إلى أن نظريات المسؤولية المجتمعية للشركات الغربية ليست قابلة للتطبيق تماما في أفريقيا. ويرجع ذلك إلى الاختلافات في

أسباب المسؤولية المجتمعية للشركات في الغرب وفي أفريقيا، فضلا عن الصفات الثقافية والإدارية في أفريقيا، كما تستكشف هذه الورقة حدود النظريات الغربية للمسؤولية المجتمعية للشركات في أفريقيا، وتقول إن تحسين المسؤوليات الأخلاقية، وإدماج الحكم السليم، يجب أن تكون أعلى أولوية للمسؤولية المجتمعية للشركات في البلدان النامية، وتضيف أيضا أن زيادة التشريعات والتغيير في أولويات المسؤولية المجتمعية للشركات وتطبيق نظريات المسؤولية المجتمعية للشركات المحلية مثل أوبونتو وأومولوابي هي وسائل لمواجهة حدود نظريات المسؤولية المجتمعية للشركات الغربية في أفريقيا.

أوصى الباحث في دراسته فيما يلي، ضرورة تطبيق المسؤولية المجتمعية بناءاً على الواقع الإفريقي وأسبابه الخاصة وليس تبعا للنظرية والمفهوم الغربي للموضوع، وضرورة التزام الشركات المحلية في إفريقيا بالمسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع ومراقبة الحكومة لها.

أما فيما يخص دراسة هس وآخرون (Hess & others, 2010) بعنوان "**المدن الأمريكية الأفضل والأسوأ للإصلاح المدرسي- استقطاب رجال الأعمال ووكلاء التغيير**"، **فقد** اهتمت هذه الدراسة بتقييم المدارس غير التقليدية من حيث القدرة على حل المشاكل وإيجاد الحلول. وللإجابة على هذا السؤال فحص المحللين ستة مجالات تشكل تقبل الولاية لإصلاح التعليم وهي: رأس المال البشري، رأس المال المادي، ميثاق الأمم المتحدة للبيئة، مراقبة الجودة، المنطقة البيئية، والبلدية البيئية. وبالاعتماد على البيانات المتاحة، وبيانات المسح الوطني والمحلي، ومقابلات على أرض الواقع، قام المحللين بتصنيف كل مدينة على حسب إنجازاتها الفردية والجماعية في كل مجال من هذه المجالات.

وكانت النتيجة أن الإدارة والقيادة السياسية وسياسات التوظيف غامضة والأعمال الخيرية والمجتمع المحلي غير داعم لمشاريع الإصلاح المدرسي، وكان هناك اختلاف كبير في الدول التي لديها أكثر من مدينة واحدة في الدراسة، وهذا يشير إلى أنه لم يتم ختم مصير المشاريع بمخطوطة الدولة.

وأوصت الدراسة بضرورة بذل المدن خطوات واسعة في بعض المناطق أكثر من غيرها لدعم مشاريع الإصلاح المدرسي.

وفيما يخص دراسة دسلاندس (Deslandes,2009). بعنوان "**التعاون الأسري المدرسي في إطار جمعية أبحاث ممارسة تقييم التواصل التربوي في أمريكا– ولاية سان دييغو**" فقد هدفت الى معرفة درجة التعاون بين المدرسة والبيت من ناحية تقدير المدرسة، ومعرفة دور المعلم وممارساته في تقييم الأبناء، وتكونت عينة الدراسة من (125) من اباء طلبة الصف الاول الاساسي الاناث، قدم لهم استفتاء وسؤالا نصف مفتوح، وكشفت النتائج أن أغلب الاباء يعرفون طرق تقييم المعلمين،وهم راضون بذلك،وأن درجة التواصل بين الأباء والمدرسة كانت جيدة.

وهدفت دراسة توري (Tory, 2008)، **بعنوان "مبادئ الممارسة الجيدة للجمع بين الخدمات والتعليم"**، إلى معرفة "علاقة المدرسة والمجتمع والأسرة ودورهم في التحصيل والانجاز، "أجريت الدراسة على مدارس ولاية كاليفورنيا حيث وصل الباحث إلى أن هناك تعاون بين الأهالي والمدرسة ومن نتائجها أن هناك تحسن في التحصيل والانجاز لدى الطلبة.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

اهتمت الدراسات السابقة بدور التشبيك والمشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي إما بشكل مرتبط أو كمواضيع مستقلة، أو من خلال علاقتها بمتغيرات أخرى، فقد تناولت بعض الدراسات دور المشاركة المجتمعية وعلاقتها بالإصلاح المدرسي كما في دراسة العسيري (2019) ودراسة فريحات (2014) ودراسة سيد (2018) ودراسة برادهان وآخرون (2011) ودراس هوفيلد(2012) التي بحثن العلاقة بين المشاركة المجتمعية والإصلاح المدرسي تفعيل دور التعليم.

بينما اهتمت بعض الدراسات بالإصلاح المدرسي كموضوع مستقل مثل دراسة العمور وجبران (2018) ودراسة دسلاندس (2009)، كما تناولت دراسة جولدسبنك وفوستر (2011) ودراسة هيس وآخرون (2010) موضوع الإصلاح المدرسي كدراسة حالة.

واهتمت دراسات أخرى بموضوع المشاركة المجتمعية كموضوع مستقل أو له علاقة بمتغيرات أخرى، مثل دراسة ضيافي (2010) ودراسة تاويا وباخ (2011)، التي بحثت علاقة المسؤولية المجتميعة والمشاركة المجتمعية ببعض المتغيرات مثل الموارد البشرية والربحية.

وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي كدراسة الطلافحة (2017) ودراسة الشمري (2017) ودراسة ودراسة عاشور والشقران (2015) ودراسة فوهيس وشيلدون (2014).

وتختلف هذه الدراسة مع سابقاتها من الدراسات في عينة الدراسة، فعينة هذه الدراسة كانت من المديرين والمديرات في المدراس، بينما نرى أن هناك دراسات اختلفت بالعينة مثل دراسة الرقب (2017) التي تمت على القادة الأكاديميين في الجامعة، ودراسة كيران (2015) التي تناول فيها الحديث عن الشركات المساهمة العامة، ودراسة العمور وجبران (2018) التي شملت المعلمين في المدارس وليس المديرين.

وأفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في:

- التعرف على مضمون المسؤولية والمشاركة المجتمعية وما تحتويه من مفاهيم ومبادئ وأسس يجدر الإفادة منها.
- التعرف على مضمون الإدارة المدرسية والإصلاح المدرسي.
- التعرف على كيفية بناء أداة الدراسة، واختيار العينة، واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ومناقشة النتائج.
- التعرف على كيفية صياغة أسئلة الدراسة وفرضياتها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

- **منهج الدراسة**
- **مجتمع الدراسة**
- **عينة الدراسة**
- **أداة الدراسة**
- **صدق الأداة**
- **ثبات الأداة**
- **متغيرات الدراسة**
- **المعالجة الإحصائية**

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، واستخدام أداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف تصميم الدراسة والطرق الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملائمته لأغراض الدراسة، حيث تم استعراض الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم تحليل البيانات المتعلقة بعينة الدراسة للوصول للنتائج والتوصيات.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من 968 مدير ومديرة مدرسة في المحافظات (جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، نابلس).

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (278) من مديرين ومديرات المدارس في محافظات (جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، نابلس). وقد استخدمت العينة العشوائية البسيطة، وبناء على ذلك تم توزيع (278) استبانة، تم استرجاع (190) استبانة، وبعد التحليل الإحصائي؛ تم استبعاد (24) استبانة، وبذلك تم إعتماد النتائج بناء على تحليل (166) استبانة، والجدول (1) يبين توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة.

جدول (1): توزيع أفراد العينة على متغيرات الدراسة

المتغير	التصنيفات	العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	73	44.0
	أنثى	93	56.0
المؤهل العلمي	دبلوم	5	3.0
	بكالوريوس	120	72.3
	دراسات عليا	41	24.7
الخبرة الإدارية	أقل من 5 سنوات	25	15.1
	من 5 – 10 سنوات	46	27.7
	أكثر من 10 سنوات	95	57.2
المحافظة	نابلس	46	27.7
	جنين	34	20.5
	سلفيت	22	13.3
	طوباس	12	7.2
	طولكرم	29	17.5
	قلقيلية	23	13.9
نوع المدرسة	ذكور	60	36.1
	إناث	69	41.6
	مختلطة	37	22.3
المجموع		166	100

أداة الدراسة

قامت الباحثة بتصميم استبانة وذلك بعد الاطِّلاع على بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة وقد تم اعتماد طريقة ليكرت للسلم الخماسي للإستجابة وذلك على النحو التالي:

موافق بشدة: خمس درجات

موافق: أربع درجات

محايد: 3 درجات

أعارض: درجتان

أعارض بشدة: درجة واحدة.

وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من (58) فقرة موزعة على سبعة مجالات: الشراكة في الرؤية والأهداف، التشبيك الاجتماعي، التشبيك الصحي، التشبيك الاقتصادي، الإصلاح التعليمي، التطور التكنولوجي، ومعوقات التشبيك والشراكة المجتمعية.

ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، والجدول (2) يبين ذلك.

الجدول (2) ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

المجالات	عدد الفقرات	معامل الثبات\ بطريقة كرونباخ ألفا
الشراكة في الرؤية والأهداف	7	0.69
التشبيك الاجتماعي	8	0.75
التشبيك الصحي	4	0.65
التشبيك الاقتصادي	11	0.72
الإصلاح التعليمي	12	0.93
التطور التكنولوجي	9	0.83
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	7	0.86
الدرجة الكلية	58	0.92

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الثبات تراوحت بين (0.65-0.93)، وكان الثبات الكلي للاستبانة (0.92) وهو معامل ثبات عال يفي بأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة

لقد اتبعت الباحثة الخطوات الآتية لإجراء هذه الدراسة:

1. إعداد أداة للدراسة بصورتها النهائية بعد التأكد من صدقها وثباتها.
2. تحديد أفراد عينة الدراسة.
3. توزيع أداة الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع محافظات (جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، ونابلس).
4. إدخال البيانات إلى الحاسوب الآلي، ومعالجتها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، واستخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها ومقارنة نتائجها مع نتائج الدراسات السابقة واقتراح التوصيات المناسبة لها.

متغيرات الدراسة

ضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

- **المتغيرات المستقلة:**

1. الجنس: وله مستويان: ذكر، أنثى.
2. المؤهل العلمي وله ثلاثة مستويات: دبلوم، وبكالوريوس، ودراسات عليا.
3. الخبرة الإدارية: وله ثلاث مستويات، أقل من 5 سنوات، من 5–10 سنوات، أكثر من 10 سنوات.
4. المحافظة: وله ستة مستويات: نابلس، جنين، سلفيت، طوباس، طولكرم، قلقيلية.
5. نوع المدرسة: وله ثلاث مستويات: ذكور، إناث، مختلط.

- **المتغير التابع:**

استجابات المديرين والمديرات على فقرات الاستبانة المتضمنة عن التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظرهم أنفسهم.

المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ومن ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية لفحص استجابات أفراد العينة على السؤال الأول.
2. اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent T –test).
3. اختبار تحليل التباين الحادي (One-way ANOVA).
4. اختبار (LSD) للمقارنات البعدية لمعرفة الفروق بين متوسطات المتغيرات المستقلة للدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

- **نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الرئيس**
- **نتائج الدراسة المتعلقة بفرضيات الدراسة**

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى **العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها** تبعا للمتغيرات: النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الخبرة الإدارية، المحافظة، ونوع المدرسة. وبعد عملية جمع المعلومات عولجت إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي عرضا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أولا: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول، ونصه:

"ما العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم في المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها؟"

للإجابة عن السؤال استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال والدرجة الكلية للاستبانة حيث نتائج الجداول (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (9) تبين ذلك، فيما يبين الجدول (10) خلاصة النتائج بين المجالات والدرجة الكلية لمستوى العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين.

من اجل تفسير النتائج اعتمدت النسب المئوية كما يلي:

الدرجة (مستوى الإستجابة)	النسب المئوية
منخفض جداً	أقل من 50%
منخفض	من 50%-59.9%
متوسط	من 60%-69.9%
مرتفع	من 70%-79.9%
مرتفع جداً	من 80% فأعلى

المجال الأول: الشراكة في الرؤية والأهداف

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الأول: الشراكة في الرؤية والأهداف(ن=166).

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	أَسعى إلى أَن تكون رؤية وأَهداف مدرستي واضحة للمجتمع ومؤسساته	4.53	.57	90.6%	مرتفع جدا
2	**أَقول** للمجتمع المحلي أَن المدرسة غير قادرة على تحقيق أهدافها بمعزلٍ عنهم	3.79	.98	75.8%	مرتفع
3	أَسعى في مدرستي إلى أَن يتحمل المجتمع جزء من المسؤولية للمساعدة في تحسين جودة المنتج التعليمي	4.02	.61	80.5%	مرتفع جدا
4	وضوح الأَهداف المشتركة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي	4	.70	80%	مرتفع جدا
5	الشراكة في الرؤية والأَهداف منصة أَساسية لتشجيع العمل التطوعي لخدمة مؤسسات المجتمع المحلي	3.99	.77	79.8%	مرتفع
6	أَقوم بعقد ندوات ولقاءات ثقافية للتعرف إلى مستوى الخدمات التي يمكن أَن أُقدمها للمجتمع ومؤسساته من خلال مدرستي	3.78	.73	75.5%	مرتفع
7	أَسعى إلى أَن يتحمل المجتمع جزء من المسؤولية للمساعدة في تحسين جودة المنتج التعليمي	3.95	.78	79%	مرتفع
الدرجة الكلية		4.01	.44	80.2%	مرتفع جدا

يتضح من الجدول (3) أن ممارسة الإدارة للشركة في الرؤية الأهداف على كان (مرتفع جداً) فيما يتعلق بالفقرات (1، 3، 4) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (أعلى من 80%)

أما الفقرات الأخرى فقد حصلت على أثر (مرتفع) حيث تراوحت نسبتها المئوية ما بين (70-79.9%). أما المجال الكلي فقد حصل على أثر مرتفع جدا.

المجال الثاني: التشبيك الاجتماعي

جدول(4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الثاني: التشبيك الاجتماعي(ن=166).

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
8	أُشكل لجاناً اجتماعية تضم العاملين في المدرسة وأَفراد المجتمع المحلي ومؤسساته	3.91	.81	78.2%	مرتفع
9	أُنسق مع المجتمع المحلي ومؤسساته لمناقشة التحديات المعاصرة التي تواجه العملية التعليمية	3.84	.86	76.9%	مرتفع
10	أَتعاون مع المجتمع المحلي ومؤسساته لإيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجه التعليم	3.99	.69	79.9%	مرتفع
11	أَتعاون مع المجتمع المحلي ومؤسساته في نشر الوعي بالقضايا التي تهم المجتمع	4.01	.69	81.3%	مرتفع جدا
12	أُشارك في إجراء البحوث المتعلقة بخدمة المجتمع المحلي ومؤسساته	3.22	.82	64.3%	متوسط
13	أَسمح باستخدام مرافق المدرسة في خدمة مؤسسات المجتمع المحلي	3.75	.92	75.1%	مرتفع
14	أُركز على ضرورة توفير تربية خاصة للشرائح الطلابية ذوي الاحتياجات الخاصة	4.01	.82	80.2%	مرتفع جدا
15	أُنظم حملات نظافة للمرافق العامة بالتعاون مع أَفراد المجتمع ومؤسساته	3.89	.84	77.7%	مرتفع
المجال الكلي		3.83	49	76.7%	مرتفع جدا

يتضح من الجدول (4) أن ممارسة التشبيك الاجتماعي من قبل المديرين كان (مرتفع جداً) فيما يتعلق بالفقرات (11، 14) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (أعلى من 80 %)، أما الفقرات (8، 9، 10، 13، 15) فقد حصلت على مستوى (مرتفع) حيث تراوحت نسبتها المئوية ما بين (70–79.9%). أما الفقرة (12) فقد حصلت على مستوى متوسط حيث كانت نسبتها المئوية ما بين (64.3%)، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على مستوى (مرتفع) حيث بلغت نسبتها المئوية (76.7).

المجال الثالث: التشبيك الصحي

الجدول(5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات المجال الثالث: التشبيك الصحي(ن=166).

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
16	أُنظم يوماً طبياً مفتوحاً لأفراد المجتمع ومؤسساته بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة	3.22	1.02	64.3%	متوسط
17	أَسعى لنشر الوعي بالمشكلات والقضايا الصحية من خلال عمل ندوات وورشات عمل	3.95	.74	79%	مرتفع
18	أَحث الطلبة وأَفراد المجتمع على أَخذ المطاعيم اللازمة بمواعيدها من خلال منشورات تثقيفية توعوية	4.05	.92	81.1%	مرتفع جدا
19	أُشجع مدرستي على التعاون لتدريب أَفراد المجتمع المحلي	3.78	.86	75.4%	مرتفع
	الدرجة الكلية	3.75	.62	7%4.8	مرتفع

يتضح من الجدول (5) أن ممارسة التشبيك الصحي من قبل المدراء كان مرتفعا جدا فيما يتعلق بالفقرة (18) حيث بلغت نسبتها المئوية (81.1%)، في حين كان (مرتفعا) فيما يتعلق بالفقرتين

(17، 19) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها ما بين (70 %–أقل من 80%)، أما الفقرة (16) فقد حصلت على أثر (متوسط) حيث بلغت نسبتها المئوية (64.3%). أما الدرجة الكلية فقد حصلت على أثر مرتفع، حيث كانت نسبتها المئوية 74.8%.

المجال الرابع: التشبيك الاقتصادي

الجدول(6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجال الرابع: التشبيك الاقتصادي(ن=166).

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
20	أُوزع الميزانية المخصصة يشكل يُلائم إصلاح التعليم	4.47	.75	89.4%	مرتفع جدا
21	أَستعين بالعلاقات الشخصية مع اَفراد المجتمع ومؤسساته للحصول على التمويل اللازم لإصلاح التعليم	4.15	.84	83%	مرتفع جدا
22	أُقدم برامج تمويل من المجتمع المحلي تُسهم في تعزيز المقدرة المادية للمدرسة	3.78	.85	75.4%	مرتفع
23	أَفتقر وجود سياسة تمويل تنموي في المدرسة	3.18	1.12	63.6%	متوسط
24	يَفرض الممولون من أَفراد المجتمع والمؤسسات شروطاً مسبقة على المدرسة.	2.45	1.20	49%	منخفض جدا
25	عندي الصلاحية في البحث عن مصادر تمويل من أَفراد المجتمع والمؤسسات	3.50	1.15	70%	مرتفع
26	أَتعرض كمدير للمساءلة حول مصادر التمويل التي أَحصل عليها للمدرسة	3.30	1.31	66%	متوسط

27	أُوظف الأَهداف المشتركة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع للحصول على الدعم المادي	3.72	.89	74.3%	مرتفع
28	أُشجع على الانتاج من خلال المشاغل في المدرسة	2.79	1.26	55.9%	منخفض
29	أَتفق مع فكرة الاستفادة من المدارس بمرافقها العامة بعد الدوام المدرسي	2.98	1.21	59.6%	منخفض
30	ميولي السياسي تُؤثر في مقدرتي لجذب مصادر التمويل	2.13	1.33	42.7%	منخفض جدا
الدرجة الكلية		3.31	.57	66.3%	متوسط

يتضح من الجدول (6) أن ممارسة التشبيك الاقتصادي من قبل المدراء كان مرتفعا جدا ومرتفعا فيما يتعلق بالفقرات (20، 21، 22،25، 27) حيث بلغت نسبتها المئوية أكثر من (80%)، في حين كان منخفضا ومنخفضا جدا فيما يتعلق بالفقرات (24، 28، 29، 30) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها ما بين (أقل من 60%)، أما الفقرات الأخرى فقد حصلت على مستوى (متوسط) حيث بلغت نسبتها المئوية (60 %–أقل من 70%)، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على مستوى متوسط، حيث كانت نسبتها المئوية 66.3%.

المجال الخامس: الإصلاح التعليمي

الجدول(7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجال الخامس: الإصلاح التعليمي (ن=166).

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
31	تُوفر مؤسسات المجتمع المحلي الدعم المالي للمدارس للقيام بعملية إصلاح التعليم	3.19	.99	%64	متوسط

32	تُشارك مؤسسات المجتمع المحلي في تطوير وصيانة المباني القديمة	3.33	1.07	%66.5	متوسط
33	تَتّوفر قاعدة بيانات تربوية عن مشكلات التعليم التي تواجه المدارس لحلها	3.16	1.02	%63.3	متوسط
34	تُقدم مؤسسات المجتمع المحلي منحاً مالية للطلبة المحتاجين لمواصلة تعليمهم الجامعي	2.51	1.06	%50.1	منخفض
35	تَعمل مؤسسات المجتمع المحلي على إنشاء مباني جديدة لتلبية المجتمع المحلي من المدارس	2.96	1.12	%59.3	منخفض
36	تُقدِّم مؤسسات المجتمع المحلي مستلزمات دعم وتطوير البنى التحتية في المؤسسات التعليمية	3.06	1.03	%61.2	متوسط
37	تَدعم مؤسسات المجتمع المحلي مراكز تأهيل المعلمين وتدريبهم مادياً	2.34	1.11	%46.9	منخفض جدا
38	تُقدم مؤسسات المجتمع المحلي الرعاية النفسية والاجتماعية من خلال الإرشاد الجماعي للطلبة والمعلمين.	2.75	1.08	%54.9	منخفض
39	تُزود مؤسسات المجتمع المحلي المدارس بوسائل الامن والسلامة العامة	2.88	1.02	%57.6	منخفض
40	تُشارك مؤسسات المجتمع المحلي في رسم سياسات وزارة التربية عند وضع أو تعديل المنهاج المدرسي	2.31	1.12	%46.1	منخفض جدا
41	تَدعم مؤسسات المجتمع المحلي إثراء المنهاج بالأنشطة الداعمة للبيئة التعليمية	2.67	1.08	%53.4	منخفض
42	تُوفر مؤسسات المجتمع المحلي مكتبات في المدرسة	2.33	1.13	%46.5	منخفض جدا
الدرجة الكلية		2.79	.79	%55.8	منخفض

يتضح من الجدول (7) أن تقييم المدراء للإصلاح التعليمي في مدارسهم كان متوسطا فيما يتعلق بالفقرات (31، 32، 33، 36،) حيث بلغت نسبتها المئوية من (60 %–أقل من 70%)، في حين كان منخفضا ومنخفضا جدا فيما يتعلق بالفقرات الأخرى في هذا المجال، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (أقل من 60%)، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على مستوى منخفض، حيث كانت نسبتها المئوية (55.8%).

المجال السادس: التطور التكنولوجي

الجدول(8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للمجال السادس: التطور التكنولوجي (ن=166).

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
43	أَقوم بتوفير شبكة اتصال وتواصل بين العاملين في المدرسة من جهة وبين المدرسة والمجتمع المحلي من جهة أُخرى	3.81	.93	%76.3	مرتفع
44	أُتابع الموقع الإلكتروني الخاص في المدرسة	4.38	.84	%87.6	مرتفع جدا
45	تُقلل التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسات الوقت والجهد والتكاليف	4.25	.76	%84.9	مرتفع جدا
46	أُوظف التكنولوجيا في عملية الحصول على التمويل اللازم من مؤسسات المجتمع المحلي	3.27	1.06	%65.4	متوسط
47	يُساعد التطور التكنولوجي على الاستفادة من تجارب المدارس الأُخرى في إصلاح التعليم	3.87	.92	%77.3	مرتفع
48	أَعمل على تطوير أداء العمل بتحديث الوسائل التكنولوجية المناسبة باستمرار	4.04	.79	%80.8	مرتفع جدا

49	أَعمل على تفعيل الموقع الإلكتروني من أَجل تدعيم الواقع التعليمي للمدرسة	4.19	.83	%83.7	مرتفع جدا
50	أُشجع توفير تكنولوجيا التعليم من أجل تطوير العملية التعليمية التعلمية	4.42	.64	%88.3	مرتفع جدا
51	أَستخدم التكنولوجيا في المراسلات الرسمية وغير الرسمية (مكتب التربية والتعليم، مؤسسات المجتمع المحلي، أولياء الأُمور)	4.33	.94	%86.5	مرتفع جدا
الدرجة الكلية		4.06	.56	%81.2	مرتفع جدا

يتضح من الجدول (8) أن تقييم المدراء لاستغال التطور التكنولوجي في إصلاح التعليم في مدارسهم كان مرتفعا ومرتفعا جدا (أكثر من 80%) فيما يتعلق بجميع الفقرات عدا الفقرة (46) والتي كان تقييمها منخفضا حيث بلغت نسبتها المئوية من 65.4%، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على أثر مرتفع جدا، حيث كانت نسبتها المئوية 81.2%.

المجال السابع: معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية

الجدول(9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية المجال السابع: معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية(ن=166)

الرقم في الاستبانة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
52	الافتقار إلى الخبرة والمهارات والاتجاهات الداعمة للشراكة في المدرسة	2.96	1.11	%59.16	منخفض
53	زيادة النفقات والأعباء الإضافية الواقعة على عاتق الهيئة الإدارية في المدرسة	3.45	.98	%69.03	متوسط
54	غياب الاستقرار الاجتماعي بسبب سلوكيات بعض المؤسسات الداعمة	3.08	1.07	%61.57	متوسط
55	وجود عوائق إدارية محسوسة أوغير محسوسة خارج اللوجستيات المُتبعة	3.20	.96	%64.09	متوسط
56	الافتقار إلى تقدير المشاركة للأهداف العامة للتربية	3.13	1.04	%62.53	متوسط
57	الأعباء الكثيرة للمشاركين من المجتمع ومؤسساته تُصّعب المهمة على المدير بسبب كثرة انشغالهم	3.38	.96	%67.59	متوسط
58	العجز عن تطبيق أو تنفيذ التطور التشاركي بين المدرسة والمجتمع بمؤسساته	3.09	1.05	%61.93	متوسط
الدرجة الكلية		2.96	1.11	%59.16	منخفض

يتضح من الجدول (9) أن تقييم المديرين لمعوقات التشبيك والشراكة المجتمعية في مدارسهم كان منخفضا فيما يتعلق بالفقرة (52) والتي بلغت نسبتها المئوية (59.2 %)، في حين كان تقييم

المدراء للفقرات الأخرى في هذا المجال متوسطا (من 60%–70%)، أما الدرجة الكلية فقد حصلت على مستوى منخفض، حيث كانت نسبتها المئوية (59.2%).

مجالات الدراسة

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لمجالات الدراسة

الرقم في الاستبانة	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	الشراكة في الرؤية والأهداف	4.01	.44	%80.17	مرتفع جدا
2	التشبيك الاجتماعي	3.84	.49	%76.70	مرتفع
3	التشبيك الصحي	3.75	.62	%74.96	مرتفع
4	التشبيك الاقتصادي	3.31	.57	%66.27	متوسط
5	الإصلاح التعليمي	2.79	.79	%55.81	منخفض
6	التطور التكنولوجي	4.06	.56	%81.21	مرتفع جدا
7	معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	2.96	1.11	%59.15	منخفض
المجالات المستقلة مجتمعة		3.62	.33	%72.34	مرتفع
الدرجة الكلية للمجالات		3.49	.41	%69.83	متوسط

يتضح من الجدول رقم (10) أن الدرجة الكلية للمجالات في دراسة العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها كانت (مرتفعة جدا) على المجالات (1،6) وهي مجال الشراكة في الرؤية والأهداف ومجال التطور التكنولوجي، حيث كانت النسبة المئوية لهما أكثر من (80%)، وكانت مرتفعة على مجال التشبيك الاجتماعي والصحي، حيث تراوحت النسبة المئوية بين (76.7%–أقل من 74.9%)، وكانت متوسطة على مجال التشبيك الاقتصادي حيث كانت نسبتها المئوية (66.3%)، في حين كانت درجة الاستجابة على مجال الإصلاح التعليمي ومجال معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية منخفضة، حيث تراوحت نسبتها المئوية بين (50%–

أقل من 60%)، أما درجة الاستجابة على المجالات المستقلة مجتمعة، فقد كانت مرتفعة وبلغت نسبتها المئوية (72.3%)، وكانت درجة الاستجابة على الدرجة الكلية للمجالات فقد كانت متوسطة وبلغت نسبتها المئوية (69.8%).

ثانيا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

أ. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى، ونصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تعزى إلى متغير الجنس.

من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent T-test) ونتائج الجدول (11) تبين ذلك.

الجدول(11): نتائج اختبار (ت) في الفرق استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تعزى الى متغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
الشراكة في الرؤية والأهداف	ذكر	73	4.0333	.46077	.637	0.525
	أنثى	93	3.9892	.42662		
التشبيك الاجتماعي	ذكر	73	3.9041	.46841	1.610	0.109
	أنثى	93	3.7809	.50529		
التشبيك الصحي	ذكر	73	3.8014	.59797	.968	0.334
	أنثى	93	3.7070	.64229		
التشبيك الاقتصادي	ذكر	73	3.4035	.54144	1.819	0.071
	أنثى	93	3.2434	.57888		
الإصلاح التعليمي	ذكر	73	2.8482	.81854	.825	0.411
	أنثى	93	2.7455	.77751		
التطور التكنولوجي	ذكر	73	4.0320	.58516	-.585	0.559
	أنثى	93	4.0836	.54842		
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	ذكر	73	2.8982	.80195	1.342	0.181
	أنثى	93	2.7404	.71084		
المجالات المستقلة مجتمعة	ذكر	73	3.6671	.31161	1.752	.082
	أنثى	93	3.5785	.33200		

يتضح من خلال الجدول (11) أن مستوى الدلالة على المجالات المستقلة (مجال الشراكة في الرؤية والأهداف ومجال التشبيك الاجتماعي ومجال التشبيك الصحي ومجال التشبيك الاقتصادي ومجال التطور التكنولوجي ومجال معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية) كل على حدا ومجتمعة كانت اكبر من (0.05)، أي انه لا توجد فروق في متوسطات استجابات المديرين المبحوثين حول التشبيك المدرسي ومعوقاته تبعا لمتغير الجنس، كما يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة على

المجال التابع وهو الإصلاح التعليمي كان أكبر من (0.05)، أي انه لا توجد فروق في متوسطات استجابات المديرين المبحوثين حول المتغير التابع وتبعا لمتغير الجنس.

ب. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية، ونصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تعزى إلى متغير الخبرة الادارية.

من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ANOVA) ونتائج الجدولين (12) (13) تبين ذلك.

الجدول (12): المتوسطات الحسابية لاستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تبعا لمتغير الخبرة الإدارية

الخبرة الإدارية / المجال	أقل من 5 سنوات (ن=25)	من 5–10 سنوات (ن=46)	أكثر من 10 سنوات (ن=95)
الشراكة في الرؤية والأهداف	3.9543	3.9938	4.0301
التشبيك الاجتماعي	3.8150	3.8043	3.8553
التشبيك الصحي	3.7900	3.7554	3.7342
التشبيك الاقتصادي	3.3236	3.2648	3.3349
الإصلاح التعليمي	2.7567	2.7917	2.7991
التطور التكنولوجي	4.1733	3.9783	4.0713
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	2.76	2.95	2.73
المجالات المستقلة مجتمعة	3.62	3.60	3.62

الجدول (13): نتائج تحليل التباين لاستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تبعا لمتغير الخبرة الإدارية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الشراكة في الرؤية والأهداف	بين المجموعات	.128	2	.064	.325	.723
	داخل المجموعات	31.983	163	.196		
	المجموع	32.110	165			
التشبيك الاجتماعي	بين المجموعات	.092	2	.046	.189	.828
	داخل المجموعات	39.815	163	.244		
	المجموع	39.907	165			
التشبيك الصحي	بين المجموعات	.065	2	.032	.082	.921
	داخل المجموعات	63.997	163	.393		
	المجموع	64.062	165			
التشبيك الاقتصادي	بين المجموعات	.155	2	.078	.239	.787
	داخل المجموعات	52.829	163	.324		
	المجموع	52.984	165			
الإصلاح التعليمي	بين المجموعات	.036	2	.018	.028	.972
	داخل المجموعات	104.252	163	.640		
	المجموع	104.288	165			
التطور التكنولوجي	بين المجموعات	.641	2	.320	1.008	.367
	داخل المجموعات	51.793	163	.318		
	المجموع	52.434	165			
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	بين المجموعات	1.222	2	.611	1.076	.343
	داخل المجموعات	92.590	163	.568		
	المجموع	93.812	165			

المجالات	بين المجموعات	.012	2	.006		
المستقلة	داخل المجموعات	17.440	163	.107	.058	.943
مجتمعة	المجموع	17.453	165			

يتضح من خلال الجدول (13) أن مستوى الدلالة على المجالات المستقلة (مجال الشراكة في الرؤية والأهداف ومجال التشبيك الاجتماعي ومجال التشبيك الصحي ومجال التشبيك الاقتصادي ومجال التطور التكنولوجي ومجال معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية) كل على حدا ومجتمعة كانت اكبر من (0.05)، أي انه لا توجد فروق في متوسطات استجابات المديرين المبحوثين حول التشبيك المدرسي ومعوقاته تبعا لمتغير الخبرة الإدارية، كما يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة على المجال التابع وهو الإصلاح التعليمي كان أكبر من (0.05)، أي انه لا توجد فروق في متوسطات استجابات المديرين المبحوثين حول المتغير التابع تبعا لمتغير الخبرة الإدارية.

ج. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة، ونصها:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تعزى الى متغير المؤهل العلمي.

من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ANOVA)، ونتائج الجدولين (14) و(15) تبين ذلك.

الجدول (14): متوسطات استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تبعا الى متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي / المجال	دبلوم (ن=5)	بكالوريوس (ن=120)	دراسات عليا (ن=41)
الشراكة في الرؤية والأهداف	4.0571	3.9881	4.0627
التشبيك الاجتماعي	4.0250	3.8646	3.7256
التشبيك الصحي	3.8500	3.7667	3.6829
التشبيك الاقتصادي	3.1273	3.3106	3.3459
الإصلاح التعليمي	2.5333	2.8236	2.7256
التطور التكنولوجي	3.6222	4.1130	3.9621
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	2.76	2.95	2.73
المجالات المستقلة مجتمعة	3.62	3.60	3.62

الجدول (15) نتائج تحليل التباين الأحادي في استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تبعا الى متغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الشراكة في الرؤية والأهداف	بين المجموعات	.182	2	.091	.465	.629
	داخل المجموعات	31.928	163	.196		
	المجموع	32.110	165			
التشبيك الاجتماعي	بين المجموعات	.776	2	.388	1.616	.202
	داخل المجموعات	39.131	163	.240		
	المجموع	39.907	165			
التشبيك الصحي	بين المجموعات	.267	2	.134	.342	.711
	داخل المجموعات	63.795	163	.391		

	المجموع	64.062	165			
التشبيك الاقتصادي	بين المجموعات	.217	2	.109	.336	.715
	داخل المجموعات	52.767	163	.324		
	المجموع	52.984	165			
الإصلاح التعليمي	بين المجموعات	.635	2	.317	.499	.608
	داخل المجموعات	103.653	163	.636		
	المجموع	104.288	165			
التطور التكنولوجي	بين المجموعات	1.688	2	.844	2.711	.069
	داخل المجموعات	50.746	163	.311		
	المجموع	52.434	165			
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	بين المجموعات	.156	2	.078	.136	.873
	داخل المجموعات	93.656	163	.575		
	المجموع	93.812	165			
المجالات المستقلة مجتمعة	بين المجموعات	.104	2	.052	.490	.613
	داخل المجموعات	17.348	163	.106		
	المجموع	17.453	165			

يتضح من خلال الجدول (15) أن مستوى الدلالة على المجالات المستقلة (مجال الشراكة في الرؤية والأهداف ومجال التشبيك الاجتماعي ومجال التشبيك الصحي ومجال التشبيك الاقتصادي ومجال التطور التكنولوجي ومجال معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية) كُلٍ على حدا ومجتمعةً كانت أكبر من (0.05)، أي أنه لا توجد فروق في متوسطات استجابات المديرين المبحوثين حول التشبيك المدرسي ومعوقاته تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمدير، كما يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة على المجال التابع وهو الإصلاح التعليمي كان أكبر من (0.05)، أي أنه لا توجد فروق في متوسطات استجابات المديرين المبحوثين حول المتغير التابع تبعا لمتغير المؤهل العلمي للمدير.

د. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة، ونصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين متوسطات استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم تعزى إلى متغير المحافظة.

من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ANOVA)، ونتائج الجدولين (16) و(17) تبين ذلك.

الجدول (16): المتوسطات الحسابية لإستجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تبعا الى متغير المحافظة

المحافظة / المجال	قلقيلية (ن=23)	طولكرم (ن=29)	طوباس (ن=12)	سلفيت (ن=22)	جنين (ن=34)	نابلس (ن=46)
الشراكة في الرؤية والأهداف	3.8261	4.0837	4.1429	3.9545	4.0210	4.0342
التشبيك الاجتماعي	3.6902	3.9009	4.1563	3.6989	3.9118	3.7908
التشبيك الصحي	3.8043	3.6897	3.9375	3.5909	3.8162	3.7337
التشبيك الاقتصادي	3.0830	3.3605	3.3788	3.3223	3.3930	3.3202
الإصلاح التعليمي	2.8768	2.5977	3.1250	2.9129	2.9142	2.6322
التطور التكنولوجي	4.0918	3.9962	4.3333	3.8838	4.1634	4.0242
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	3.25	2.76	2.60	2.70	2.82	2.72
المجالات المستقلة مجتمعة	3.59	3.63	3.75	3.52	3.68	3.59

الجدول (17): نتائج تحليل التباين الأحادي في استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تبعا إلى متغير المحافظة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الشراكة في الرؤية والأهداف	بين المجموعات	1.246	5	.249	1.292	.270
	داخل المجموعات	30.864	160	.193		
	المجموع	32.110	165			
التشبيك الاجتماعي	بين المجموعات	2.544	5	.509	2.179	.059
	داخل المجموعات	37.363	160	.234		
	المجموع	39.907	165			
التشبيك الصحي	بين المجموعات	1.313	5	.263	.670	.647
	داخل المجموعات	62.749	160	.392		
	المجموع	64.062	165			
التشبيك الاقتصادي	بين المجموعات	1.556	5	.311	.968	.439
	داخل المجموعات	51.428	160	.321		
	المجموع	52.984	165			
الإصلاح التعليمي	بين المجموعات	4.594	5	.919	1.475	.201
	داخل المجموعات	99.694	160	.623		
	المجموع	104.288	165			
التطور التكنولوجي	بين المجموعات	2.143	5	.429	1.364	.241
	داخل المجموعات	50.290	160	.314		
	المجموع	52.434	165			
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	بين المجموعات	5.838	5	1.168	2.124	.065
	داخل المجموعات	87.973	160	.550		
	المجموع	93.812	165			
المجالات المستقلة مجتمعة	بين المجموعات	.579	5	.116	1.098	.364
	داخل المجموعات	16.874	160	.105		
	المجموع	17.453	165			

يتضح من الجدول (17) أن مستوى الدلالة على المجالات المستقلة (مجال الشراكة في الرؤية والأهداف ومجال التشبيك الاجتماعي ومجال التشبيك الصحي ومجال التشبيك الاقتصادي ومجال التطور التكنولوجي ومجال معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية) كل على حدا ومجتمعة كانت اكبر من (0.05)، أي انه لا توجد فروق في متوسطات استجابات المديرين المبحوثين حول التشبيك المدرسي ومعوقاته تبعا لمتغير المحافظة، كما يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة على المجال التابع وهو الإصلاح التعليمي كان أكبر من (0.05)، أي انه لا توجد فروق في متوسطات استجابات المديرين المبحوثين حول المتغير التابع تبعا لمتغير المحافظة.

هـ. النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة:

من أجل فحص الفرضية تم استخدام اختبار (ANOVA)، ونتائج الجدولين (18) و(19) تبين ذلك.

الجدول (18): المتوسطات الحسابية استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تبعا الى متغير نوع المدرسة

نوع المدرسة / المجال	مختلطة (ن=37)	إناث (ن=60)	ذكور (ن=69)
الشراكة في الرؤية والأهداف	3.9344	4.0041	4.0595
التشبيك الاجتماعي	3.7601	3.8152	3.9042
التشبيك الصحي	3.7365	3.7464	3.7583
التشبيك الاقتصادي	3.2113	3.3373	3.3500
الإصلاح التعليمي	2.8063	2.7428	2.8361
التطور التكنولوجي	4.0601	4.1159	3.9981
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	2.7452	2.7412	2.9286
المجالات المستقلة مجتمعة	3.5576	3.6191	3.6525

الجدول (19): نتائج تحليل التباين الأحادي في استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تبعا الى متغير نوع المدرسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	مستوى الدلالة
الشراكة في الرؤية والأهداف	بين المجموعات	.361	2	.180	.926	.398
	داخل المجموعات	31.749	163	.195		
	المجموع	32.110	165			
التشبيك الاجتماعي	بين المجموعات	.521	2	.261	1.079	.342
	داخل المجموعات	39.386	163	.242		
	المجموع	39.907	165			
التشبيك الصحي	بين المجموعات	.011	2	.006	.015	.986
	داخل المجموعات	64.051	163	.393		
	المجموع	64.062	165			
التشبيك الاقتصادي	بين المجموعات	.505	2	.253	.785	.458
	داخل المجموعات	52.479	163	.322		
	المجموع	52.984	165			
الإصلاح التعليمي	بين المجموعات	.291	2	.146	.228	.796
	داخل المجموعات	103.997	163	.638		
	المجموع	104.288	165			
التطور التكنولوجي	بين المجموعات	.445	2	.223	.698	.499
	داخل المجموعات	51.988	163	.319		
	المجموع	52.434	165			
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	بين المجموعات	1.326	2	.663	1.168	.314
	داخل المجموعات	92.486	163	.567		
	المجموع	93.812	165			
المجالات المستقلة مجتمعة	بين المجموعات	.207	2	.103	.977	.379
	داخل المجموعات	17.246	163	.106		
	المجموع	17.453	165			

يتضح من الجدول (19) أن مستوى الدلالة على المجالات المستقلة (مجال الشراكة في الرؤية والأهداف ومجال التشبيك الاجتماعي ومجال التشبيك الصحي ومجال التشبيك الاقتصادي ومجال التطور التكنولوجي ومجال معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية) كُلٍ على حدا ومجتمعةً كانت أكبر من (0.05)، أي أنه لا توجد فروق في متوسطات استجابات المديرين المبحوثين حول التشبيك المدرسي ومعوقاته تبعا لمتغير نوع المدرسة، كما يتضح من الجدول أن مستوى الدلالة على المجال التابع وهو الإصلاح التعليمي كان أكبر من (0.05)، أي أنه لا توجد فروق في متوسطات استجابات المديرين المبحوثين حول المتغير التابع تبعا لمتغير نوع المدرسة.

دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فقد قامت الباحثة بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل مجال من المجالات المستقلة (مجال الشراكة في الرؤية والأهداف ومجال التشبيك الاجتماعي ومجال التشبيك الصحي ومجال التشبيك الاقتصادي ومجال التطور التكنولوجي ومجال معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية) **والمجال التابع (إصلاح التعليم) وذلك عند مستوى دلالي($\alpha \leq 0.05$)**.

المصفوفة التالية تبين قيم معاملات الارتباط بين المجالات المستقلة والمجال التابع والدلالة الإحصائية لكل معامل.

الجدول(20): قيم معاملات الارتباط بين المجالات المستقلة والمجال التابع

المجال		الشراكة في الرؤية والأهداف	التشبيك الصحي	التشبيك الاجتماعي	التشبيك الاجتماعي	التطور التكنولوجي	معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	المتغيرات المستقلة مجتمعة	إصلاح التعليم
الشراكة في الرؤية والأهداف	قيمة معامل الارتباط	1	.631**	.423**	.347**	.469**	-.035	.734**	.253**
	مستوى الدلالة		.000	.000	.000	.000	.652	.000	.001
التشبيك الاجتماعي	قيمة معامل الارتباط	.631**	1	.512**	.386**	.465**	-.052	.779**	.427**
	مستوى الدلالة	.000		.000	.000	.000	.505	.000	.000
التشبيك الصحي	قيمة معامل الارتباط	.423**	.512**	1	.415**	.433**	-.073	.682**	.348**
	مستوى الدلالة	.000	.000		.000	.000	.347	.000	.000
التشبيك الاقتصادي	قيمة معامل الارتباط	.347**	.386**	.415**	1	.324**	-.412-**	.623**	.466**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000		.000	.000	.000	.000
التطور التكنولوجي		.469**	.465**	.433**	.324**	1	-.173-*	.704**	.340**
		.000	.000	.000	.000		.026	.000	.000
معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية	قيمة معامل الارتباط	-.035	-.052	-.073	-.412-**	-.173-*	1	.089	-.233-**
	مستوى الدلالة	.652	.505	.347	.000	.026		.252	.003
المتغيرات المستقلة مجتمعة	قيمة معامل الارتباط	.734**	.779**	.682**	.623**	.704**	.089	1	.450**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000	.000	.252		.000
إصلاح التعليم	قيمة معامل الارتباط	.253**	.427**	.348**	.466**	.340**	-.233-**	.450**	1
	مستوى الدلالة	.001	.000	.000	.000	.000	.003	.000	

** دال عند مستوى α = 0.01

* دال عند مستوى α = 0.05

يتضح من الجدول السابق أن هناك إرتباطاً إيجابياً ضعيفاً بين جميع المجالات المستقلة مجتمعة وعلى حدا مع المجال التابع، وكان هذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.01$.

وكان مجال التشبيك الاقتصادي هو الأعلى ارتباطا مع المجال التابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.466)، وهي قيمة تدل على أن هناك ارتباطا ايجابيا ضعيفاً بين مجال التشبيك الاقتصادي ومجال إصلاح التعليم، بينما كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المجالات المستقلة مجتمعة ومجال إصلاح التعليم هي (0.450)، وهي تدل على أن هناك ارتباطا ايجابياً ضعيفاً بين المجالات المستقلة مجتمعة ومجال إصلاح التعليم.

وكان الارتباط الايجابي الأضعف بين مجال الشراكة في الرؤية والأهداف ومجال إصلاح التعليم، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.253).

وكان هناك ارتباط وحيد سلبي وضعيف بين معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية ومجال إصلاح التعليم، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.233−).

ولدراسة أثر متغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة الإدارية، المحافظة، ونوع المدرسة)، فقد استخدمت الباحثة أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، ولإجراء ذلك قام الباحثة بتحويل هذه المتغيرات من متغيرات نوعية ورتبيه إلى متغيرات رمزية (Dummy variable)، وجعل أساس المقارنة في كل متغير من هذه المتغيرات كما يلي في الجدول:

الجدول (21): قيمة المتغير التي ستعتمد كأساس للمقارنة

المتغير	أساس المقارنة
الجنس	ذكر
المؤهل العلمي	دبلوم
الخبرة الإدارية	أقل من 5 سنوات
المحافظة	نابلس
نوع المدرسة	ذكور

الجدول التالي يوضح نتائج أفضل نموذج للانحدار المتعدد تم إنتاجه بأسلوب (Stepwise)، حيث أدخلت إلى برنامج (SPSS) جميع المجالات المستقلة والمجال الكلي لها، وكما وأدخلت المتغيرات (**الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة الإدارية، المحافظة، ونوع المدرسة**).

الجدول(22): ملخص نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المجالات المستقلة ومتغيرات الدراسة على إصلاح التعليم

المجالات المستقلة والمتغيرات	معامل الانحدار	مستوى الدلالة
(الثابت)	-.663	.132
التشبيك الاجتماعي	.500	*.000
التشبيك الاقتصادي	.482	*.000
طولكرم	-.301	*.029

* دال إحصائيا على مستوى ($\alpha = 0.05$)

يوضح الجدول السابق مستوى المجالات المستقلة والمتغيرات المستقلة على إصلاح التعليم، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لمستوى مجال التشبيك الاجتماعي ومجال التشبيك الاقتصادي على إصلاح التعليم، وأن حجم مستوى مجال التشبيك الاجتماعي هو (0.5)، وهذا يعني بأن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى التشبيك الاجتماعي سيزيد مستوى إصلاح التعليم بمقدار (0.5)، حجم مستوى مجال التشبيك الاقتصادي هو (0.48)، وهذا يعني بأن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى التشبيك الاقتصادي سيزيد مستوى إصلاح التعليم بمقدار (0.48)، كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) لأثر كون المدير من مدينة طولكرم مقارنة بمدينة نابلس، حيث أن كون المدير من مدينة طولكرم مقارنة بمدينة نابلس له أثر بمقدار (-.301)، بمعنى أن كون المدير من طولكرم مقارنة بالمدير من نابلس سيقلل مستوى إصلاح التعليم بمقدار (.301).

ولدراسة أثر المحافظة على مستوى إصلاح التعليم، تم تجربة عدة نماذج، وفي كل مرة كنا نغير المحافظة (أساس المقارنة) وأثرت النتائج أثراً واضحاً ذو دلالة إحصائية على مستوى $\alpha \geq 0.05$ لبعض المحافظات مقارنة بمحافظات أُخرى وليس فقط بين محافظتي طولكرم ونابلس، وأجمعت أغلب النماذج على أن لمدراء محافظة قلقيلية أثر إيجابي في رفع مستوى إصلاح التعليم مقارنة بعدة محافظات أخرى.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي لأسئلة الدراسة وفرضياتها إضافة إلى مجموعة من التوصيات في ضوء نتائج هذه الدراسة.

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيس

ما العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدراس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها؟

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تحديد سؤال الدراسة الرئيس الذي انبثق عنه ستة فرضيات، وتم الإجابة عنها من خلال تحليل نتائج الدراسة الواردة في الفصل الرابع، وفيما يلي مناقشة لهذه النتائج بالتسلسل:

أشار الجدول (10) أن العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدراس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها قد جاء بمتوسط (3.49) وانحراف معياري (0.41) على الدرجة الكلية للمجالات، بينما تراوحت النسب المئوية ما بين (70%–أقل من80) وقد بلغت النسبة المئوية للدرجة الكلية (69.83%)، وهذا يدل على أن العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدراس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها كانت متوسطة.

وتعزو الباحثة الدرجة المتوسطة للعلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدراس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات فيها إلى حداثة مفهوم التشبيك المؤسسي وربطه بالمدرسة المجتمعية حيث تسعى الشراكات المجتمعية لتوفير بيئة خصبة للطالب كونه أهم عنصر في المعادلة التعليمية من جهة،

ومن جهة أخرى فإن التشبيك المؤسسي يعمل من خلال علاقة تبادلية توثق بالثقة حتى تخدم الطرفين، فالمدرسة وجدت لتحقيق حاجات المجتمع ولا تستطيع الاستمرار بمعزل عن ما حولها لذلك أساس التشبيك إيجاد سجور اتصال دائمة بين المدرسة والأسرة والمجتمع ومؤسساته.

مما استدعى اهتماماً متصاعداً من قبل المديرين والمديرات للبحث في أهمية التشبيك المجتمعي وأثره على بناء شخصية الطلبة وصقلها بشكل أفضل يعود على المجتمع بكل الخير، وهناك مدارء ومديرات يدعون دائما إلى التجديد والتحديث والإصلاح ومواجهة ظروف المجتمع ومعيقاته بكل السبل المتاحة لتطوير الطالب تعليميا واجتماعيا إيمانا منهم ان الطالب هو من سيقود هذا المجتمع في يوم من الأيام، وبذلك يتم تحقيق أهم هدف من أهداف التشبيك المؤسسي وهو الإصلاح المدرسي.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة الغرابي (2019)، والعمور وجبران (2018)، وسيد (2018)، والبقمي (2018)، والشمري (2017)، وعاشور والشقران (2015).

مناقشة نتائج الفرضية الاولى

وتنص على: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تعزى الى متغير الجنس.

اشارت نتائج فرضية الدراسة الاولى الى عدم رفض الفرضية الصفرية وبالتالي تكون النتيجة لا توجد فروق في متوسطات استجابات المدراء المبحوثين حول المتغير التابع وتبعا لمتغير الجنس.

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن جميع أفراد العينة بغض النظر عن جنسهم يقدرون قيمة التشبيك المؤسسي للوصول الى المدرسة المجتمعية، وبأن لديهم نفس الاحتياجات والرغبات لتفعيل وانشاء مدرسة مجتمعية وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كل من (الطلافحة، 2017)، وتختلف في ذلك مع (عمور وجبران، 2018).

مناقشة نتائج الفرضية الثانية

تنص على:لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(α≤0.05) بين متوسطات استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي(الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تعزى الى متغير الخبرة الإدارية.

أشارت نتائج فرضية الدراسة الثانية إلى عدم رفض الفرضية الصفرية وبالتالي تكون النتيجة لا توجد فروق في متوسطات استجابات المدراء المبحوثين حول المتغير التابع وتبعا لمتغير الخبرة الإدارية.

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن جميع أفراد العينة بغض النظر عن خبراتهم يملكون نفس الإدراك والوعي والاستبصار بالمشكلات التربوية المتنوعة، ومن هذا المنطلق يميلون إلى التشبيك المؤسسي للوصول إلى مدرسة مجتمعية وإصلاح التعليم بحيث يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كل من (الطلافحة، 2017)، وتختلف في ذلك مع (عمور وجبران، 2018).

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة

تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(α≤0.05) بين متوسطات استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم تعزى الى متغير المؤهل العلمي.

أشارت نتائج فرضية الدراسة الثالثة الى عدم رفض الفرضية الصفرية وبالتالي تكون النتيجة لا توجد فروق في متوسطات استجابات المدراء المبحوثين حول المتغير التابع وتبعا لمتغير المؤهل العلمي

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن جميع أفراد العينة بغض النظر عن مؤهلاتهم يدركون حاجات المدرسة ومتطلباتها لإصلاح التعليم بإنشاء مدرسة مجتمعية فاعلة انطلاقاً من ايمانهم الفعلي بأهمية التشبيك المؤسسي، منبثقا من سياستهم الإدارية القائمة على تطبيق مبادئ التشبيك المؤسسي لإصلاح التعليم. وتتفق هذه الدراسة مع دراسة كل من (الطلافحة، 2017) و(عمور وجبران، 2018) و(الرقب، 2017).

مناقشة نتائج الفرضية الرابعة

وتنص على: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم تعزى الى متغير المحافظة.

أشارت نتائج فرضية الدراسة الرابعة إلى عدم رفض الفرضية الصفرية وبالتالي تكون النتيجة لا توجد فروق في متوسطات استجابات المدراء المبحوثين حول المتغير التابع وتبعا لمتغير المحافظة.

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن جميع أفراد العينة باختلاف المحافظة يتفقون على أهمية التشبيك المؤسسي لإصلاح التعليم حيث أن العالم أصبح قرية صغيرة بالعولمة المنتشرة والانفتاح الثقافي والعلمي والإداري فلم تعد تقتصر أهمية وضرورة إصلاح التعليم على محافظة دون اخرى. تتفق هذه الدراسة في ذلك مع دراسة (البقمي، 2018)، و(هس وآخرون، 2010).

مناقشة نتائج الفرضية الخامسة

وتنص على: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم تعزى الى متغير نوع المدرسة.

أشارت نتائج فرضية الدراسة الخامسة إلى عدم رفض الفرضية الصفرية وبالتالي تكون النتيجة لا توجد فروق في متوسطات استجابات المدراء المبحوثين حول المتغير التابع وتبعا لمتغير نوع المدرسة.

تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن عقلية المدير باختلاف نوع المدرسة تستند على وجهة نظر مفادها أن المؤسسة التربوية هي استثمار بشري وقاعدة أساسية لانطلاق المجتمع نحو مستقبل واعد يقوم بالتنمية الوطنية حيث تعمل على خدمة المجتمع المحلي، وبذلك مهما اختلف نوع المدرسة فإنه لا يؤثر على عقلية المدير وتفكيره وممارساته الإدارية التي تسعى للوصل الى مدرسة مجتمعية قائمة على التشبيك المؤسسي. تختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في ذلك مثل دراسة (البقمي، 2018).

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

- زيادة اهتمام مديري المدارس في تطبيق دورهم ضمن المجالات المختلفة للأنشطة المدرسية واستخدام التكنولوجيا، والتشبيك المؤسسي لإصلاح التعليم.
- تبادل الخبرات بين مديري المدارس من خلال تبادل الزيارات للاطلاع والاستفادة من التجارب والخبرات التربوية للتشبيك المؤسسي لإصلاح التعليم.

- على وزارة التربية والتعليم أن تقوم بنشر الوعي لفكرة التشبيك المؤسسي لإصلاح التعليم بين المؤسسات التربوية المختلفة والمؤسسات ذات العلاقة للنهوض بالفكرة والوصول بها الى اقصى درجات الاستفادة.

- ضرورة قيام الباحثين وأصحاب العلاقة بإجراء العديد من الدراسات ذات العلاقة بالتشبيك المؤسسي من متغيرات أُخرى وزوايا مختلفة كوجهة نظر أولياء الأُمور.

- على المجتمع المحلي أن يقوم بالتعاون والتنسيق مع مديري المدارس للإصلاح التعليم لجني ثمار التشبيك المؤسسي المتمثلة بالطالب كمستفيد أول.

- إشراك مختلف افراد ومؤسسات المجتمع المحلي بما فيها مؤسسات القطاع الخاص في أنشطة المدرسة وفعاليتها وفتح قنوات الاتصال فيما بينهم وتشجعيهم على دعم التعليم وتحمل مسؤوليتهم الاجتماعية نحوه.

قائمة المصدار والمراجع

المراجع العربية

- ابراهيم، سيد. (2008). ***معوقات التشبيك بين المنظمات غير الحكومية ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها***. المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بأسوان، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية**، 1(3).

- أحمد، نوال. (2017). **دور الإدارة المدرسية في تحفيز المجتمع المحلي نحو علاقة تشاركية في المدارس الحكومية الثانوية في محافظة اربد**. مؤته للبحوث والدراسات. اربد.

- الأسرج، حسين. (2010). **المسؤولية المجتمعية للشركات**. المعهد العربي للتخطيط. الكويت

- الأغا، وفيق حلمي وعليان، فتحي. (2016). **قياس مدى تبني المسؤولية المجتمعية لدى الشركات المساهمة العامة**. المؤتمر العلمي الأول لكلية ادارة المال والأعمال.

- البقمي، سعود. (2018). **درجة تطبيق قادة مدارس محافظة تربة للشراكة المجتمعية وعلاقتها بتحقيق بيئة مدرسية جاذبة من وجهة نظر المعلمين**. جامعة أسيوط. دار المنظومة.

- بو حديد، ليلى، يحياوي، الهامن وعبد الصمد،نجوى. (2017). **الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص التجربة اليابانية والماليزية**. مجلة الباحث الاقتصادي.

- التكريتي، سعد غالب، العلاق، بشير عباس. (2002). **الأعمال التعاونية بين أفرع المؤسسات الحكومية في مناطق المملكة الأُردنية**. ط1. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

- جوهر، علي. (2009). **الإصلاح التعليمي في العالم العربي توجهات عالمية**. ط1، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

- الحارثي، ابراهيم. (2003). **نحو اصلاح المدرسة في القرن الواحد والعشرين**. الرياض: مكتبة الشنفري.

- الحارثي، محمود. (2005). **المنظمات الاهلية والشراكة في العملية التعليمية. الندوة الاقليمية حول تطوير التعليم مابعد الاساسي للدول العربية للصفين 11-12**. مسقط، سلطنة عمان: وزارة التربية والتعليم العمانية.

- الحريري، رافدة عمر. (2011). **ادارة التغيير في المؤسسات التربوية**. عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- الحريري، رافدة. (2011). **إدارة التغيير في المؤسسات التربوية**. عمان، الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- الخطيب، أحمد. (2006). **المدرسة المجتمعية وتعليم المستقبل**. عمان: عالم الكتب الحديث.

- الخوالدة، عايد أحمد. (2008). **إدارة التجديد والاصلاح التربوي مشكلات الواقع وتوجهات المستقبل**. المنصورة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- الدسوقي، عيد. (2010). **جودة واعتماد مؤسسات التعليم الواقع ومتطلبات المستقبل**. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

- الرقب، توفيق. (2017). **درجة القيادة التحويلية وعلاقتها بالمسؤولية الإجتماعية بين القادة الأكاديميين بجامعة الملك سعود**. دار المنظومة –الرياض.

- زيدية، ياسر. (2012). **دراسة حول المشاركة المجتمعية في قطاع غزة**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

- السكري، أحمد شفيق. (2000). **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية.

- الشخيبي، علي السيد. (2004). **المشاركة المجتمعية في التعليم الطموح والتحديات**. ورقة بحثية قُدمت إلى المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بجامعة المنصورة بالإشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، آفاق الإصلاح التربوي في مصر.

- الشرعي، بلقيس غالب. (2007). **دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي**. مؤتمر الاصلاح المدرسي تحديات وطموحات. دبي: جامعة الامارات العربية المتحدة.

- شركة الخبرات الدولية والمتكاملة. (2000). **برنامج تدريبي في التشبيك بين المنظمات غير الحكومية**. ط1. القاهرة: توتالي للنشر والتوزيع.

- شلش، باسم. (2017). **درجة تطبيق مفهوم المدرسة المجتمعية في مدارس محافظة سلفيت الحكومية ومعوقات ذلك من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس**. جامعة القدس المفتوحة.

- الشمري، خالد. (2017). ***مدى تفعيل الادارة المدرسية للشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي المعيقات وسبل التحسين***. **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، 6(1).

- الصائغ، نجاة. (2014). **الشراكة بين المدارس والجامعات وتطوير الادارة المدرسية في المملكة العربية السعودية**. العلوم التربوية.

- صديق، أسماء. (2014). ***مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الانتاجية***. **مجلة كلية التربية**، العدد(4)، الجزء 1.

- صلاح الدين، الفهدي. (2017). ***اليات مقترحة للاصلاح المتمركز حول المدرسة بالمنطقة العربية في ضوء خبرات بعض الدول الاجنبية***. **العلوم التربوية**، العدد(1)، الجزء 1.

- ضيافي، نوال. (2010). **المسؤولية المجتمعية المؤسسية للمؤسسة والموارد البشرية**. جامعة أبو بكر بلفايد. كلية العلوم والاقتصاد وعلوم التسيير.

- طلافحة، ابراهيم علي. (2017). **دور الادارة المدرسية في تفعيل الشراكة بين المدرسة والمجتمع من وجهة نظر معلمي ومعلمات لواء الكور**ة. كلية التربية ادارة البحوث والنشر العلمي، 33(7).

- عابد، زهير. (2010). **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام الفلسطيني نحو التغيير الاجتماعي والسياسي**. جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين.

- أبو عاشور، خليفة وحجازي. (2004). ***درجة ممارسة مدير المدرسة الثانوية في محافظة إربد لدوره في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر المعلمين وأولياء الأمور***. **أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 165(1023).

- عاشور، محمد. (2011). **دور مدير المدرسة في تفعيل الشراكة بين المدرسة وبين المجتمع المحلي في سلطنة عمان**. دراسات العلوم التربوية، المجلد 38، ملحق4، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

- عاشور، محمد، الشقران، رامي. (2015). ***دور مدير المدرسة في الاصلاح الاداري داخل المدرسة في ضوء بعض مهارات العمل المعاصرة***. **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس**،13(2).

- عبد الحليم، سلوى. (2004). **رؤى أعضاء مجالس ادارة المنظمات غير الحكومية حول امكانية تطبيق مدخل التشبيك دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية لمركز محافظة الفيوم** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة، فرع الفيوم.

- العجمي، محمد. (2006). ***المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل الادارة الذاتية لمدارس التعليم الابتدائي بمحافظة الدقهلية***. **مجلة كلية التربية.**

- العجمي، محمد. (2007). **المشاركة المجتمعية والادارة الذاتية للمدرسة**. المنصورة، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

- العسيري، محمد علي. (2019). **تطوير أدء قادة مدارس التعليم العام لتعزيز العلاقة بين المدرسة والمؤسسات المجتمعية في المملكة العربية السعودية**. دار المنظومة. الرياض.

- عطير، ربيع. (2017). **الإدارة المدرسية الحديثة بين النظرية والتطبيق**. عمان، الاردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- علي، أسامة محمد. (2010). **التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم واعتماده**. مصر: دار العم والايمان للنشر والتوزيع.

- العمري، أبو النجا. (2004). ***العلاقة بين التشبيك وبناء قدرات الجمعيات الأهلية المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بمنظور***، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، 2(7)، 381-434.

- العمور، يونس، وجبران، علي. (2018). **درجة فاعلية خطة الإصلاح التعليمي في وزارة التربية والتعليم داخل الخط الأخضر وعلاقتها بتحسين الأداء المدرسي من وجهة نظر المعلمين**. الجامعة الإسلامية، غزة.

- العوفي، محمد. (2002). ***دور المدرسة الحديثة في خدمة المجتمع المحلي***. **مجلة التربية**، 5(31).

- الغرابي، هادي. (2019). **دور قادة مدارس التعليم العام بمحافظة الأسياح في تنمية مشاركة القطاع الخاص بالتعليم**. جمعية الثقافة من أجل التنمية. الرياض.

- الفحل، ناصر. (2006). التخطيط التشاركي والتنسيق من خلال رؤية القيادات المنتخبة المشكلات الجمعيات الأهلية، أثر الانفاق على عمليات التشبيك، ط1. الكويت، جامعة الكويت.

- فريحات، أيمن. (2014). معوقات تطبيق الشراكة بين القطاع والخاص من وجهة نظر اصحاب القطاع الخاص. مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد(1).

- الفهيد، عبد المحسن. (2006). التنسيق بين الأجهزة الأمنية ودورة في مواجهة الأزمات (رسالة ماجستير غير منشودة). قسم العلوم الإدارية، جامعة نامق العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

- قنديل، أماني، وآخرون. (2003). مدخل لدراسة الشبكات العربية، ط1. الجيزه: دار النشر الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

- كفاوين، محمود. (2005). تنظيم المجتمع، مقرر 3312، برنامج التنمية والاسرية، جامعة القدس المفتوحة.

- أبو لبن، غادة. (2011). **اولويات الإصلاح المدرسي كما يراها مديرو المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل تحقيقها**. الجامعة الإسلامية، غزة.

- مجاهد، محمد. (2008). المدرسة والمجتمع في ضوء مفاهيم الجودة. ط1، مصر: دار الجامعة الجديدة.

- محمود، محمد. (2018). المسؤولية الاجتماعية للجامعات وبعض قضايا المستقبل. ط1، عمان، الاردن: دار دجلة.

- معاوي، وفاء. (2010). الحكم المحلي كالية للتنمية المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

- مغاوري، هالة. (2015). خطة مقترحة لتحقيق الإصلاح المدرسي في التعليم المدرسي على ضوء فرق العمل بإستخدام اسلوب بيرت.

- ابن منظور، محمد بن مكرم. (2001). **لسان العرب**، مصر: دار التوفيقية.

- المنيع، عثمان. (2018). تفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية في مدينة الرياض وفق متطلبات رؤية المملكة 2030: تصور مقترح. دار المنظومة.

- نجم، عبود. (2006). أخلاقيات الادارة في عالم متغير. ط1، القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الادارية.
- نصر، إحسان، سيد. (2005). أهمية التشبيك بين شبكة المنظمات القاعدية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي التاسع التشبيك بين المنظمات القاعدية. رام الله. المركز الفلسطيني لقضايا اسلامية وديمقراطية.
- هياق، إبراهيم (2017). الشراكة المجتمعية كألية لتحسين المردود التربوي في المدرسة الجزائرية الواقع والافاق. مجلة البحوث التربوية والتعليمية، 6(11)،145-160.
- وزارة التربية والتعليم. (2006). ورشة عمل بعنوان ادارة العلاقات مع المجتمع المحلي. رام الله، فلسطين: تطوير الميدان.

المراجع الأجنبية

- Deslanders, R. Etal. (2009): ***Family – School Collaboration in the context of Amercan Educational Learning Assessment Practice and communication Resaarch Association(AERA) Sam Diedo***, CA, Apr 13-17.
- Goldsping, christipher, foster, margot. (2011). ***School reform: a case study of the impact of student centered learning in two primary schools***.
- Guidance in social responsibility. (2009). ***Guidance in social responsibility***. Draft internantional standard ISO/DIS 26000.
- Hess,M.,fredrick, Stafford, Palmieri. (2010). ***Americans best (and worst) cities for school perform: attracting entreprenuars and change agents***. Fordham institute.

- Hohlfeld & rezabot & baron. (2012). ***Connecting schools, community, and family with ICT: four year trends related to school level and SES of publishedschools in florida.***

- Julie, O. Sandral, K. Nancy, M. (2009). ***Low- Income, Urban Consumers' Perceptions of Community Schiil Outreacg practices desired Services, and outcomes***. School community Journal, (18) 2,147-146.Retrieved July,26,2011,form.http://www.adi.org/Journal.

- Mutch.C, Collins.S. (2012). ***Patners in Learning: school's engagement with parents, families, and communities in new zealand***. School community journal.

- Pradhan,M.,Suryadarma,D.,Beatty,A. Wong. (2011). ***Improving educational quality through randomised field experiioment economics work shop***.

- Sharri.I, Hung. D. (2013). ***School building relationships between schools and community agencies to meet 21 century learning demands.*** KEDI journal of educational policy.

- Tawiah, amponsah & Baah, dartey. (2011). ***Exploring the limites of western corporate social responsibility theories in africa. Ghana***, international of business and social science.

- Tory,S. (2008).***Principles of Good practice for Combining Services and Learning.Wingspread Special Report.*** Reprinted by the National

Servise – Learning Cooperative clearinghouse with premission from the Johnson foundation,Inc.Retrieved June ,13,2011, from http://www.servicelearning.og.

- Vorhis & Sheldon. (2014). ***Principals roles in the development of US programes of school, family and community partnership***. International journal of educational research.

الملحقات

ملحق (1)

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الإدارة التربوية

حضرات المديرون / المديرات الأفاضل.

تحية طيبة وبعد؛

فتقوم الباحثة بدراسة عنوانها " **العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فأرجو من حضرتكم قراءة فقرات الاستبانة والإجابة عنها،علماً بأن إجاباتكم ستعامل بأمانة وموضوعية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرة لكم حسن التعاون

الباحثة: وعد هائل موسى سروجي

أولاً: البيانات الديمغرافية

ملاحظة: يرجى وضع إشارة (✓) في المربع الذي تنطبق عليه حالتك:

1. **الجنس:** ذكر ☐ أُنثى ☐
2. **المؤهل العلمي:** دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عُليا ☐
3. **الكلية التي تخرجت فيها:** علمية ☐ إنسانية ☐
4. **الخبرة الإدارية:** أقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐
5. **المحافظة:** نابلس ☐ جنين ☐ سلفيت ☐ طوباس ☐ طولكرم ☐ قلقيلية ☐
6. **نوع المدرسة:** ذكور ☐ إناث ☐ مختلطة☐ غير ذلك ☐

ثانياً: فقرات أداة الدراسة

الرجاء وضع إشارة (✓) في المكان المناسب:

	الفقرات	**بدرجة**				
		كبيرة جداً	**كبيرة**	**متوسطة**	**قليلة**	**قليلة جداً**
المجال الأول: الشراكة في الرؤية والأهداف						
1	أَسعى إلى أَن تكون رؤية وأَهداف مدرستي واضحة للمجتمع ومؤسساته					
2	**أَقول** للمجتمع المحلي أَن المدرسة غير قادرة على تحقيق أهدافها بمعزلٍ عنهم					
3	أَسعى في مدرستي إلى أَن يتحمل المجتمع جزء من المسؤولية للمساعدة في تحسين جودة المنتج التعليمي					
4	وضوح الأَهداف المشتركة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المحلي					

5	الشراكة في الرؤية والأَهداف منصة أَساسية لتشجيع العمل التطوعي لخدمة مؤسسات المجتمع المحلي					
6	أَقوم بعقد ندوات ولقاءات ثقافية للتعرف إلى مستوى الخدمات التي يمكن أَن أُقدمها للمجتمع ومؤسساته من خلال مدرستي					
7	أَسعى إلى أَن يتحمل المجتمع جزء من المسؤولية للمساعدة في تحسين جودة المنتج التعليمي					
المجال الثاني: التشبيك الاجتماعي						
8	أُشكل لجاناً اجتماعية تضم العاملين في المدرسة وأَفراد المجتمع المحلي ومؤسساته					
9	أُنسق مع المجتمع المحلي ومؤسساته لمناقشة التحديات المعاصرة التي تواجه العملية التعليمية					
10	أَتعاون مع المجتمع المحلي ومؤسساته لإيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجه التعليم					
11	أَتعاون مع المجتمع المحلي ومؤسساته في نشر الوعي بالقضايا التي تهم المجتمع					
12	أُشارك في إِجراء البحوث المتعلقة بخدمة المجتمع المحلي ومؤسساته					
13	أَسمح باستخدام مرافق المدرسة في خدمة مؤسسات المجتمع المحلي					
14	أُركز على ضرورة توفير تربية خاصة للشرائح الطلابية ذوي الاحتياجات الخاصة					
15	أُنظم حملات نظافة للمرافق العامة بالتعاون مع أَفراد المجتمع ومؤسساته					
المجال الثالث: التشبيك الصحي						

16	أُنظم يوماً طبياً مفتوحاً لأفراد المجتمع ومؤسساته بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة					
17	أَسعى لنشر الوعي بالمشكلات والقضايا الصحية من خلال عمل ندوات وورشات عمل					
18	أَحث الطلبة وأَفراد المجتمع على أَخذ المطاعيم اللازمة بمواعيدها من خلال منشورات تثقيفية توعوية					
19	أُشجع مدرستي على التعاون لتدريب أَفراد المجتمع المحلي					
المجال الرابع: التشبيك الاقتصادي						
20	أُوزع الميزانية المخصصة بشكل يُلائم إصلاح التعليم					
21	أَستعين بالعلاقات الشخصية مع اَفراد المجتمع ومؤسساته للحصول على التمويل اللازم لإصلاح التعليم					
22	أُقدم برامج تمويل من المجتمع المحلي تُسهم في تعزيز المقدرة المادية للمدرسة					
23	أَفتقر وجود سياسة تمويل تنموي في المدرسة					
24	يَفرض الممولون من أَفراد المجتمع والمؤسسات شروطاً مسبقة على المدرسة.					
25	عندي الصلاحية في البحث عن مصادر تمويل من أَفراد المجتمع والمؤسسات					
26	أَتعرض كمدير للمساءلة حول مصادر التمويل التي أَحصل عليها للمدرسة					
27	أُوظف الأَهداف المشتركة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع للحصول على الدعم المادي					
28	أُشجع على الانتاج من خلال المشاغل في المدرسة					

29	أَتفق مع فكرة الاستفادة من المدارس بمرافقها العامة بعد الدوام المدرسي					
30	ميولي السياسي تُؤثر في مقدرتي لجذب مصادر التمويل					
المجال الخامس: الإصلاح التعليمي						
31	تُوفر مؤسسات المجتمع المحلي الدعم المالي للمدارس للقيام بعملية إصلاح التعليم					
32	تُشارك مؤسسات المجتمع المحلي في تطوير وصيانة المباني القديمة					
33	تَتّوفر قاعدة بيانات تربوية عن مشكلات التعليم التي تواجه المدارس لحلها					
34	تُقدم مؤسسات المجتمع المحلي منحاً مالية للطلبة المحتاجين لمواصلة تعليمهم الجامعي					
35	تَعمل مؤسسات المجتمع المحلي على إنشاء مباني جديدة لتلبية المجتمع المحلي من المدارس					
36	تُقدِّم مؤسسات المجتمع المحلي مستلزمات دعم وتطوير البنى التحتية في المؤسسات التعليمية					
37	تَدعم مؤسسات المجتمع المحلي مراكز تأهيل المعلمين وتدريبهم مادياً					
38	تُقدم مؤسسات المجتمع المحلي الرعاية النفسية والاجتماعية من خلال الإرشاد الجماعي للطلبة والمعلمين.					
39	تُزود مؤسسات المجتمع المحلي المدارس بوسائل الامن والسلامة العامة					
40	تُشارك مؤسسات المجتمع المحلي في رسم سياسات وزارة التربية عند وضع أو تعديل المنهاج المدرسي.					

41	تَدعم مؤسسات المجتمع المحلي إثراء المنهاج بالأنشطة الداعمة للبيئة التعليمية					
42	تُوفر مؤسسات المجتمع المحلي مكتبات في المدرسة					
المجال السادس: التطور التكنولوجي						
43	أَقوم بتوفير شبكة اتصال وتواصل بين العاملين في المدرسة من جهة وبين المدرسة والمجتمع المحلي من جهة أُخرى					
44	أُتابع الموقع الإلكتروني الخاص في المدرسة					
45	تُقلل التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسات الوقت والجهد والتكاليف					
46	أُوظف التكنولوجيا في عملية الحصول على التمويل اللازم من مؤسسات المجتمع المحلي					
47	يُساعد التطور التكنولوجي على الاستفادة من تجارب المدارس الأُخرى في إصلاح التعليم					
48	أَعمل على تطوير أداء العمل بتحديث الوسائل التكنولوجية المناسبة باستمرار					
49	أَعمل على تفعيل الموقع الإلكتروني من أَجل تدعيم الواقع التعليمي للمدرسة					
50	أُشجع توفير تكنولوجيا التعليم من أجل تطوير العملية التعليمية التعلمية					
51	أَستخدم التكنولوجيا في المراسلات الرسمية وغير الرسمية(مكتب التربية والتعليم، مؤسسات المجتمع المحلي، أولياء الأُمور)					
المجال السابع: معوقات التشبيك والشراكة المجتمعية						
52	الافتقار إلى الخبرة والمهارات والاتجاهات الداعمة للشراكة في المدرسة					
53	زيادة النفقات والأَعباء الإضافية الواقعة على عاتق الهيئة الإدارية في المدرسة					

54	غياب الاستقرار الاجتماعي بسبب سلوكيات بعض المؤسسات الداعمة					
55	وجود عوائق إدارية محسوسة أو غير محسوسة خارج اللوجستيات المُتبعة					
56	الافتقار إلى تقدير المشاركة للأَهداف العامة للتربية					
57	الأعباء الكثيرة للمشاركين من المجتمع ومؤسساته تُصّعب المهمة على المدير بسبب كثرة انشغالهم					
58	العجز عن تطبيق أو تنفيذ التطور التشاركي بين المدرسة والمجتمع بمؤسساته					

شاكرة لكم حُسن التعاون

ملحق (2)

أسماء أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة

الرقم	اسم المحكّم	مكان العمل
1	د. أحمد بطاح	الجامعة الأردنية
2	د. أنمار الكيلاني	الجامعة الأردنية
3	د. توفيق أبو حديد	جامعة الاستقلال
4	د. جعفر أبو صاع	جامعة فلسطين التقنية – خضوري
5	د. جمال قشوع	جامعة فلسطين التقنية – خضوري
6	د. حسام حرز الله	جامعة القدس المفتوحة
7	د. رؤوف أبو عواد	جامعة الاستقلال
8	د. زياد بركات	جامعة القدس المفتوحة
9	د. سهيل أبو صالحة	جامعة النجاح الوطنية
10	د. عبد عساف	جامعة النجاح الوطنية
11	د. فادي شحادة	جامعة فلسطين التقنية– خضوري
12	د. محمد أبو كف	جامعة الاستقلال
13	د. مجيد منصور	الجامعة العربية الأمريكية
14	نصوح صوص	جامعة فلسطين القنية – خضوري
15	د. نهى عطير	جامعة فلسطين التقنية –خضوري
16	د. هشام شناعة	جامعة فلسطين التقنية –خضوري

ملحق (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Educational Research & Development Center

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مركز البحث والتطوير التربوي

الرقم: ١٢١٩٠ / ٤٦٤
التاريخ: ٢٠١٩/٦/٤
الموافق: ٢ شهر/ 1440 هـ

السادة مديري التربية والتعليم العالي المحترمين
جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، نابلس
تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

نهديكم أطيب التحيات، ونرجو التكرم التعاون مع الطالبة: وعد هائل سروجي، لاستكمال حصولها على شهادة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية، وتنفيذ دراستها بعنوان: " العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها ". وتمكينها من توزيع استبانات على مديري المدارس الحكومية التابعة لمديريتكم، وبما لا يؤثر ذلك على سير العملية الإدارية والتعليمية.

مع الإحترام والتقدير،،

د. إيهاب شكري
مدير مركز البحث والتطوير التربوي

دولة فلسطين وزارة التربية والتعليم العالي

نسخة :
معالي وزير التربية والتعليم العالي المحترم
عطوفة السيد وكيل الوزارة المحترم
عطوفة الوكيل المساعد للتخطيط والتطوير المحترم
السيد عميد كلية الدراسات العليا المحترم/ جامعة النجاح الوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Educational Research & Development Center

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مركز البحث والتطوير التربوي

الرقم: ٤ ٤٦ ١٢١٩٠
التاريخ: ٢٠١٩/٦/٢٠
الموافق: ٢٠ شوال 1440 هـ

السادة مديري التربية والتعليم العالي المحترمين
جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، نابلس

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

نهديكم أطيب التحيات، ونرجو التكرم التعاون مع الطالبة: **وعد هائل سروجي**، لاستكمال حصولها على شهادة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية، وتنفيذ دراستها بعنوان:
" **العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها** ".
وتمكينها من توزيع استبانات على مديري المدارس الحكومية التابعة لمديريتكم، وبما لا يؤثر ذلك على سير العملية الإدارية والتعليمية.

مع الإحترام والتقدير،،

د. إيهاب شكري
مدير مركز البحث والتطوير التربوي

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي

نسخة :
معالي وزير التربية والتعليم العالي المحترم
عطوفة السيد وكيل الوزارة المحترم
عطوفة الوكيل المساعد للتخطيط والتطوير المحترم
السيد عميد كلية الدراسات العليا المحترم/ جامعة النجاح الوطنية

ملحق (4)

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Directorate of Education -Jenin

دولـــــة فلســـــطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي/جنين

الرقم : م/ج/ ٣٠/ ٢١/ ١٤٤٥
التاريخ : 2019/4/10 م
الموافق: 4/ شعبان /1440 هـ

القدس
عاصمة الثقافة الإسلامية
al QUDS

حضرات مديري ومديرات المدارس الحكومية الأساسية المحترمين

تحية طيبة وبعد ؛؛؛

الموضوع : تسهيل مهمة

لإمانع من قيام الطالبة (وعد هائل سروجي) بتوزيع استبانتها الموسومة بعنوان (العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم في المدارس الحكومية الاساسية من وجهة نظر مديري ومديرات المدارس) وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير.

راجياً تسهيل مهمتها على الا يؤثر ذلك على سير العملية التعليمية.

مع الاحترام

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي/جنين

أ . طارق علاونة
مدير التربية والتعليم العالي

أ . غ / ج . م

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Educational Research & Development Center

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مركز البحث والتطوير التربوي

الرقم: ٤٦ ج ١٢١٩٠
التاريخ: ٢٠١٩/٧/٩
الموافق: ٩/شوال/1440 هـ

السادة مديري التربية والتعليم العالي المحترمين
جنين، طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، نابلس

تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

نهديكم أطيب التحيات، ونرجو التكرم التعاون مع الطالبة: **وعد هائل سروجي**، لاستكمال حصولها على شهادة الماجستير من جامعة النجاح الوطنية، وتنفيذ دراستها بعنوان: " **العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها** ". وتمكينها من توزيع استبانات على مديري المدارس الحكومية التابعة لمديريتكم، وبما لا يؤثر ذلك على سير العملية الإدارية والتعليمية.

مع الإحترام والتقدير،،

د. إيهاب شكري
مدير مركز البحث والتطوير التربوي

دولة فلسطين وزارة التربية والتعليم العالي

نسخة :
معالي وزير التربية والتعليم العالي المحترم
عطوفة السيد وكيل الوزارة المحترم
عطوفة الوكيل المساعد للتخطيط والتطوير المحترم
السيد عميد كلية الدراسات العليا المحترم/ جامعة النجاح الوطنية

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التاريخ : 2019/3/28م

حضرة السيد مدير عام الادارة العامة للبحث والتطوير المحترم
الادارة العامة للبحث والتطوير
وزارة التربية والتعليم العالي

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة/ وعد هائل موسى سروجي ، رقم تسجيل (11559037)
تخصص ماجستير الإدارة التربوية

تحية طيبة وبعد ،،،

الطالبة/ وعد هائل موسى سروجي، رقم تسجيل 11559037، تخصص ماجستير الإدارة التربوية في كلية الدراسات العليا، وهي بصدد اعداد الاطروحة الخاصة بها والتي عنوانها:

(العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمتها في جمع المعلومات والبيانات من خلال الإستبانة المرفقة ، علما بأن الجهة المستهدفة هي مديرين ومديرات محافظات شمال الضفة الغربية، لاستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام ،،،

د. علي عبد الحميد
عميد كلية الدراسات العليا

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
نابلس - فلسطين

(972)(09)2342007

State Of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Directorate of Education & Higher Education
Qabatia

وزارة التربية والتعليم العالي

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي
قباطية

القدس
جامعة القدس الإسلامية
al QUDS

الرقم: ق/ 4 / 46 / ١١١٤
التاريخ:2019/04/10م

حضرات مديري ومديرات المدارس المحترمين

تحية وبعد،،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

الإشارة كتاب وزارة التربية والتعليم العالي رقم 13120/46/4 بتاريخ 2019/4/8م

أرجو تسهيل مهمة الطالب/ة (وعد هائل سروجي) بإجراء دراسته/ا الميدانية بعنوان " العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها" ، وذلك بتعبئة الاستبانة المعدة لهذه الغاية من معلمي/ات مدرستك، شريطة أن لا يؤثر ذلك سلباً على سير العملية التعليمية.

مع الاحترام، ، ،

أ. محمد زكارنة

مدير التربية والتعليم العالي

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي - قباطية

ع.ع/ ص.ج

State of Palestine
Ministry of Ed. & Higher Ed.
Directorate of Education -& Higher Ed Tubas

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي- طوباس

وزارة التربية والتعليم العالي

الرقم : م ط/ 2178 /48/ 4
التاريخ : 2019 /4/14 م
الموافق : 8/شعبان/1440 هـ

حضرات مديري ومديرات المدارس المحترمين ،
تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : " استبانه "

تهديكم مديرية التربية والتعليم العالي أطيب تحياتها، ونرفق طيه استبانه الباحث " وعد صالح السروجي "
بعنـــوان" واقع سياسة التمويل للمؤسسات (الأهلية) وعلاقتها بالتعليم والمدرسة الحكومية الأساسية العليا في مدارس نظم المدارس "
نأمل من حضراتكم تعبئة الاستبانة المرفقة وإعادتها للمديرية " قسم التعليم العام " في موعد أقصاه يوم
.....الموافق ..../...../....20م.

مع الاحترام ،،،

أ.سائد قبها
مدير التربية والتعليم العالي

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي - طوباس

نسخة : النائب الفني المحترم .

فاكس (+970-92571113) (+970 92571115

State of Palestine
Ministry of Edu. & Higher Education
Directorate of Education& Higher Education Nablus

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي - نابلس

الرقم: م.ن/ 2739/31/30
التاريخ: 11/ 4 /2019م
الموافق: 6/ 8 /1440هـ

حضرة مدير/ة مدرسة _____ المحترم/ة

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: الدراسة الميدانية

تهديكم مديرية التربية والتعليم أطيب تحياتها، لا مانع من السماح للطالبة (وعد هائل سروجي) باجراء البحث الإجرائي بعنوان (العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم في المدارس الحكومية الساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها) في مدرستكم.

مع الاحترام،،،

أ. أحمد صوالحة
مدير التربية والتعليم العالي

• نسخة / الملف.
أ.ص/ م.ع / د.م

بسم الله الرحمن الرحيم

State of Palestine
Ministry of Education
Directorate of Education

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم
مديرية التربية والتعليم / جنوب نابلس

الرقم: م.ج.ن 13 / 1 / 1499
التاريخ: 2019/4/29م
الموافق 23 / شعبان /1440هـ

السادة مديرو/ات المدارس الحكومية المحترمون/ات

تحية طيبة وبعد،،،،

الموضوع:تسهيل مهمة بحثية

الاشارة: كتاب الوزارة رقم :13120/46/4 ، بتاريخ :2019/4/8م

نهديكم أطيب التحيات، ونعلمكم أن لا مانع من التعاون مع الباحثة : (وعد هائل سروجي) من جامعة النجاح الوطنية ، وتعبئة استبانتها بعنوان "**العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) وإصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها**" ، ثم إعادتها إلى المديرية وتسليمها باليد إلى قسم الشؤون الإدارية (أ. هيكل عودة) خلال أسبوع من تاريخه ، على أن لا يتعارض ذلك مع سير العملية التعليمية في مدارسكم .

مع الاحترام،،،

أ .نصر أبو كرش

مدير التربية والتعليم

نسخة/ السيد مدير الدائرة الفنية المحترم

ع.ع

State of palestine
Ministry of Education &Higher Education
Directorate of Education &Higher Education/Tulkarm

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التربية والتعليم العالي

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
زية التربية والتعليم العالي/ طولكرم

الرقم : م ت ط/١/٣/ ٢١٩٠
التاريخ : ٢٠١٩/٤/١١م
الموافق: ٥ / شعبان /١٤٤٠هـ

القدس
جامعة القدس
al QUDS

حضرة مدير/ة مدرسة ..... المحترم /ة

تحية طيبة وبعد،،،،

الموضوع: تسهيل مهمة

الاشارة : كتاب معالي وزير التربية والتعليم العالي رقم ١٣١٢١/٤٦/٤

بتاريخ: ٢٠١٩/٤/٨

لامانع من قيام الباحثة (**وعد هائل سروجي**) ، من جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، بإجراء دراستها الميدانية بعنوان (**العلاقة بين التشبيك المؤسسي " الشراكة المجتمعية" واصلاح التعليم في المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها**) وتعبئة الاستبانة المعدة لهذه الغاية من قبلكم واعادتها الى مديرية التربية والتعليم العالي / قسم التعليم العام في موعد أقصاه نهاية دوام يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٤/١٨م ، شريطة أن لا يؤثر ذلك على سير العملية التعليمية .

مـــع الإحتـــرام،،،،

أ. سـلام الطاهـر

مديـر/التربيـة والتعليـم العالـي

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي/طولكرم

مدير الدائرة الفنية

قسم التعليم العام

State of Palestine
Ministry of Edu. & Higher Education

Directorate of Education& Higher Education. Nablus

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي – نابلس

الرقم: م.ن/ 2739/ 21/ 30
التاريخ: 2019/ 4/ 11م
الموافق: 1440/ 8/ 6هـ

حضرة مدير/ة مدرسة _____ المحترم/ة

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: الدراسة الميدانية

تهديكم مديرية التربية والتعليم أطيب تحياتها، لا مانع من السماح للطالبة (وعد هائل سروجي) باجراء البحث الإجرائي بعنوان (العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم في المدارس الحكومية الساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات فيها) في مدرستكم.

مع الاحترام،،،

أ. أحمد صوالحة

مدير التربية والتعليم العالي

• نسخة / الملف.
أ.ص/ م.ع / د.م

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Directorate of Education - Qalqilia

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التربية والتعليم العالي

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مديرية التربية والتعليم العالي – قلقيلية

التاريخ : 2019/4/11

الرقم : م ت ت/3/1/1920

القدس al QUDS

حضرات مديري ومديرات المدارس المحترمين

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: تسهيل مهمة بحثية

نهديكم أطيب التحيات ، ارجو التعاون مع الطالبة/ **وعد هائل سروجي** في تنفيذ دراستها بعنوان " العلاقة بين التشبيك المؤسسي (الشراكة المجتمعية) واصلاح التعليم في المدارس الحكومية الاساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين والمديرات " وتمكينها من تطبيق دراستها من خلال تعبئة الاستبانات بما لا يؤثر ذلك على سير العملية الادارية والتعليمية واعادتها الى قسم التعليم العام بموعد اقصاه اسبوع من تاريخه .

مع الاحترام،،،

أ . صالح ياسين

مدير التربية والتعليم العالي

دولة فلسطين وزارة التربية والتعليم العالي مديرية التربية والتعليم العالي - قلقيلية

نسخة /التعليم العام
خ . هـ . ع / غ. ص

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The relationship between institutional networking (community partnership) and reform of education in the basic government schools` in the northern governorates of the West Bank from principals perspectives.

By

Waed Hael Mousa Srouji

Supervised By

Dr. Hassan Mohammad Tayyem

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Educational Administration, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2020

The relationship between institutional networking (community partnership) and education reform in governmental schools In the northern governorates of the West Bank from the point of view of managers

By
Waed Hael Mousa Srouji
Supervised
Dr. Hassan Mohammad Tayym

Abstract

The study aimed to identify the relationship between institutional networking (community partnership) and school reform in jeniour governmental schools in the northern governorates of the West Bank from the point of view of the principals, in light of its relation to the contemporary developments and the challenges of the current area. The study also sheds light on the actual and expected obstacles that may hinder networkers between institutions and schools to improve the quality of service provided.

The study used a descriptive analytical approach due to its relevance for the purposes of the study. The researcher selected a random sample consisting of 278 principals of jeniour schools in the governorates (Nablus, Tulkarm, Salfit, Tubas, Jenin, Qalqilya). 190 questionnaires were excluded and 24 of them were not suitable for the purposes of the study. It has been prepared based on theoretical literature and related studies consisting of 58 paragraphs spread over 7 areas: partnership in vision and goals, social networking, health networking, economic networking, educational networking, technological development, obstacles to networking and community partnership. The validity of the questionnaire was confirmed by

presenting it to a group of arbitrators, if the stability coefficient was extracted by the Alpha Cronbach equation (0.922). Test (T) and analysis of unilateral variation.

There are no significant differences between institutional networking and school reform attributed to gender, administrative experience, educational qualification, governorate, and school type.

The study recommended that school principals should be more interested in implementing their role in different areas of school activities and using technology and institutional networking to reform education. The Ministry of Education should do awareness of the idea of institutional networking for education reform to promote the idea and reach benefit. Education to reap the benefits of institutional networking represented by the student.